الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي
دراسة حالة بنك التنمية المحلية –BDL -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود

إعداد الطالب(ة):

▪ هزابرة أحلام

إشراف الأستاذ(ة):

▪ خنشور جمال

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من امتلأ قلبي بحبها إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الغالية

إلى كل عائلتي وأخص بالذكر حسام، إسلام، إكرام، وإلهام

الى من ظل واقفا بجانبي الى رفيق دربي موسى وعائلته الكريمة الوالد محمود حفضه لله والام الغالية آسيا

الى الاخوة محمد وهيبة ودلال

إلى صديقاتي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق وأخص منهم الذكر سهام آمنة نسيمة أحلام هناء

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدة والتسهيلات والأفكار والمعلومات فلهم منا الشكر وأخص منهم الزميلة رحيمة، حواء، سامية، حليمة، نعيمة.

أهدي هذا البحث المتواضع

أحلام

الشكر والعرفان:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف جمال خنشور الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أستاذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لولاية بسكرة

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــويات	الصفحة
البسملة	I
الإهداء	II
شكر وعرفان	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VII
قائمة المختصرات	VIII
الملخص باللغة العربية	XI
الملخص باللغة الفرنسية	XI
المقدمة العامة [أ-هـ]	
مقدمة	أ
إشكالية الدراسة	أ
التساؤلات الفرعية	أ
فرضيات الدراسة	أ
أسباب اختيار الموضوع	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
منهجية الدراسة	ج
مجتمع الدراسة	ج
وسائل جمع البيانات	ج
محددات الدراسة	ج
الدراسات السابقة	ج
هيكل الدراسة	د-هـ
الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي[7-34]	
تمهيد	07
المبحث الأول : ماهية التحليل المالي	08
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي	08

المطلب الثاني: أهداف ومقومات التحليل المالي	09
المطلب الثالث: استخدامات والجهات المستفيدة من التحليل المالي	12
المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية حسب SCF	15
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية	15
المطلب الثاني: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية	16
المطلب الثالث: عرض أهم القوائم المالية حسب SCF	17
المبحث الثالث :أدوات تحليل القوائم المالية	25
المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية	25
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	28
المطلب الثالث: التحليل بواسطة الجداول المالية	32
خلاصة	34
الفصل الثاني: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي [36-62]	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية	37
المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية	37
المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية	38
المطلب الثالث: مصادر المخاطر الائتمانية	40
المبحث الثاني: تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية	42
المطلب الأول: الركائز الأساسية لتحليل المخاطر الائتمانية	42
المطلب الثاني: خطوات تحليل وتقييم مخاطر الائتمان	45
المطلب الثالث: أساليب الحد من المخاطر الائتمانية	47
المبحث الثالث :النسب المالية لتقييم المخاطر الائتمانية	49
المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية	49
المطلب الثاني: أسس التحليل المالي بالنسب المالية	51
المطلب الثالث: تحليل النسب المالية لطالب الائتمان	51
خلاصة	62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك التنمية المحلية– وكالة بسكرة– [65-81]	
تمهيد	64
المبحث الأول: تقديم عام لبنك التنمية المحلية	65

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية	65
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك التنمية المحلية	66
المطلب الثالث: مهام بنك التنمية المحلية	67
المبحث الثاني: أنواع القروض ومكونات ملف طلب القرض لدى بنك التنمية المحلية	68
المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة لدى بنك التنمية المحلية	68
المطلب الثاني: مكونات ملف طلب قرض لمدة بنك التنمية المحلية	69
المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية	72
المبحث الثالث: تطبيق التحليل المالي في بنك التنمية المحلية (دراسة حالة قرض استغلال)	72
المطلب الأول: تقديم المؤسسة طالبة الائتمان	72
المطلب الثاني: عملية تحليل الوضعية المالية للعميل	73
المطلب الثالث: نتائج عملية التحليل وقرار البنك	79
خلاصة	80
الخاتمة العامة [82-84]	
قائمة المصادر والمراجع[86-88]	
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية	18
02	الميزانية الوظيفية	19
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	21
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	22
05	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	23
06	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	24
07	الجزء الأول من جدول التمويل	32
08	الجزء الثاني من جدول التمويل	33
09	الميزانية المختصرة حسب PCN	73
10	الميزانية المختصرة حسب SCF	73
11	مؤشرات التوازن المالي	74
12	نسبة السيولة العامة	75
13	الاستقلال المالي	76
14	المردودية المالية	76
15	المردودية الاقتصادية	77
16	تكاليف الموظفين/القيمة المضافة	77
17	نسبة السيولة السريعة	78
18	التمويل الدائم	78
19	نسبة قابلية السداد	78

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	14
02	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية – **وكالة بسكرة** – **BDL**	67

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة الفرنسية	اللغة العربية
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
PCN	Projet de la comptabilité nation	المخطط الوطني المحاسبي
FR	Fonds de roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoin en fonds de roulement	احتياج رأس المال العامل
TN	Trésor net	الخزينة الصافية
CA	Chiffre d’affaires	رقم الأعمال
VA	la valeur ajoutée	القيمة المضافة

ملخص الدراسة [دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي]

الملخص باللغة العربية:

تواجه البنوك مخاطر متعددة نذكر منها المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من أصعب المخاطر التي تتعرض لها، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على كيفية تقييم التحليل المالي للمخاطر، باعتباره أداة للكشف وتقييم الوضع المالي لطالب الائتمان، مما يساعد البنك على التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يقع فيها لأجل ذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على دراسة حالة بنك التنمية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنك يعتمد بصفة كبيرة على التحليل المالي، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كما توصلنا الى أن بنك التنمية المحلية يطبق التحليل المالي حسب المخطط المحاسبي الوطني وهذا قد لا يعطي التشخيص الحقيقي للوضعية المالية للعميل، واستخلصنا أن عند اعتماد التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي، سيسهل عملية التحليل ويعطي نتائج أفضل وأوضح كما يجب على البنك أن يلزم متعامليه على تقديم قوائم مالية حسب النظام المحاسبي المالي لما له من تشخيص حقيقي للوضعية المالية لتسهيل عملية التحليل بالتالي تقييم المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المخاطر الائتمانية، النظام المحاسبي المالي.

الملخص باللغة الفرنسية:Résumé en français

Les banques font face à de multiple risques, dont le risque de crédit, qui est l'un des risques les plus difficiles, donc nous avons essayé à travers cette étude d'identifier comment l'analyse financière évalues ces risques, comme un outil pour détecter et évaluer la situation financière du fiduciaire, ce qui permet à la banque à prédire les risques qui peuvent être situés ou, pour que nous avons adopté dans cette étude sur l'état de l'étude de la banque développement local, et l'étude a trouvé un groupe de résultats les plus importants que la banque dépend en grande partie sur l'analyse financière.

Grace à l'utilisation d'indicateurs de l'équilibre financier et les ration financiers et a conclu que la Banque de développement local applique l'analyse financière selon le système de comptabilité nationale qui ne peut pas donner un véritable diagnostic de la situation financière du client, et nous avons appris que lorsque vous adoptez l'analyse financière par le système de comptabilité financière, facilitera le processus d'analyse et donne de meilleurs résultats et plus claire, comme la banque doivent être obligée à ses clients de fournir des listes financiers selon le système de comptabilité financière en raison de son diagnostic réel de la situation financière pour faciliter le processus d'analyse ainsi l'évaluation des risques.

Mots-clés : Analyse financière, Risque de crédit, Système de comptabilité financière.

المقدمة العامة

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة في جميع دول العالم باعتباره ركيزة كل القطاعات الاقتصادية حيث، تعمل البنوك بصفتها احد مكونات هذا القطاع على توفير الاحتياجات المالية المختلفة وتقديم جملة من الخدمات البنكية التي أصبحت ضرورة لتنشيط الحياة الاقتصادية.

كما يعد الائتمان المصرفي وظيفة ارتبطت بنشأة البنوك والمؤسسات المالية باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية التي تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن المالي، ولأن عملية منح الائتمان هي الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك، فهي لا تخلو من المخاطر باعتبار الخطر ملازم للائتمان، ظل البحث في موضوع مخاطر الائتمان المصرفي متواصل، كما ظل اتخاذ القرار الائتماني قرارا ذات أهمية كبيرة في البنوك، لقد اهتم الكثير من الباحثين بعملية تقييم المخاطر في البنوك، وهنا يدخل التحليل المالي للمشاركة في اتخاذ القرار الائتماني فهو يساعد على الكشف المبكر لخطر الائتمان، كما يعمل على معرفة الأوضاع المالية لطالب الائتمان.

لقد ارتبط التحليل المالي بالائتمان المصرفي ارتباطا وثيقا حيث نال اهتمام الكثير من البنوك، وبهذا الصدد قمنا بدراسة الموضوع المتمثل في دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي ومن أجل ذلك تطرقنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتحليل المالي أن يساهم في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماذا يمثل التحليل المالي لطالب الائتمان؟
- كيف يمكن التقليل من المخاطر الائتمانية؟
- كيف يمكن للتحليل المالي الكشف عن المخاطر الائتمانية؟
- ما هي أدوات التحليل المالي المطبقة في بنك التنمية المحلية التي يستخدمها في الكشف عن مخاطر التي يمكن أن يقع فيها ؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يمثل التحليل المالي المرآة العاكسة للحالة المالية لطالب الائتمان ومن خلاله يمكن اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- يمكن التقليل من المخاطر الائتمانية من خلال توفر الضمانات والاستعلام عن العميل طالب الائتمان.
- يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان من خلال دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان عن طريق دراسة التوازنات المالية بالإضافة إلى النسب المالية.
- أدوات التحليل المالي المطبقة في بنك التنمية المحلية التي يستخدمها في الكشف عن مخاطر التي يمكن أن يقع فيها هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أسباب اختيار الموضوع

من أهم الدوافع التي أدت بنا الى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص.
- الرغبة في تطبيق التحليل المالي في البنوك.
- الرغبة في تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية باعتبارها أهم المخاطر التي تواجهها البنوك.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط نذكر منها :

- التعرف على التحليل المالي وقوائمه حسب SCF.
- التعرف على الخاطر الائتمانية.
- أهمية التحليل المالي في البنوك.
- معرفة دور التحليل المالي في الكشف عن مخاطر الائتمان المصرفي .
- محاولة التعرف على الأهمية التي يعطيها البنك محل الدراسة للتحليل المالي في اتخاذ قرارا الائتمان .

أهمية الدراسة

نظرا لتزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن وتزايد الطلب على الائتمان المصرفي، برز التحليل المالي كأداة لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي، من خلال مختلف القوائم والنسب والتحليل الذي يظهر وضعية

طالب الائتمان، حيث يسعى التحليل المالي إلى تخفيف مخاطر الائتمان المصرفي، باعتباره من أهم الأدوات التي تمكن البنك من مواجهة تلك المخاطر.

منهجية الدراسة

من أجل الإلمام الجيد بكافة جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج العلمي الوصفي التحليلي، والذي يخدم بدرجة كبيرة الموضوع ويثريه أكثر، وذلك للاعتماد على التنسيق والإدماج بين الجانبين النظري والتطبيقي، وكذلك الإجابة على إشكالية الدراسة.

مجتمع الدراسة

بنك التنمية المحلية BDL وكالة بسكرة

وسائل جمع البيانات

من أجل إتمام هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الكتب التي تخص الموضوع، بالإضافة إلى مذكرات ومجموعة من المجلات والملتقيات والجرائد الرسمية.

محددات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة التطبيقية .
- ضيق الوقت.

الدراسات السابقة:

- حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، دراسة حالة البنك الوطـني الجزائري وكالة ورقلة، مذكــرة مقدمة لاستكمال متطــلبات شهادة الماستر في علوم التسيير 2010 /2011، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تحليل البيانات لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب كما تهدف إلى وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من أثار عدم السداد بعد وقوعه. واتبع في هذه الدراسة مجموعة من المناهج الوصفي التحليل والمنهج الاستقرائي والاستنباطي .

والاختلاف في هذه الدراسة والدراسة التي سنقوم بها هو أن الباحث في هذه الدراسة ركز على معرفة درجة استفادة البنوك من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان، ونحن بصدد دراسة كيف للتحليل المالي أن يساهم في تقييم مخاطر الائتمان بالتالي نحن ركزنا على المخاطر الائتمانية ودور التحليل المالي في تقييمها.

- سعيدة زاوي، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**، دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، 2013/2012 وحاول الباحث إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان، كما تم تبيين مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.

والاختلاف بيننا وبين هذه الدراسة هو أن الباحث اعتمد على استبيان في دراسته ودراسة مجموعة من البنوك ونحن بصدد دراسة حالة منح ائتمان، ومختلف القوائم المالية المطلوبة ودراسة مختلف النسب المالية وكيفية للتحليل المالي تشخيص الوضعية المالية لطالب الائتمان في بنك التنمية المحلية .

- دهيلي قرمية، بن يوسف حسناء، **الدراسة المالية لمنح القروض في البنوك التجارية** 2010/2009، وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى تطبيق الدراسات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض في البنوك التجارية ، والمنهج المستخدم هو الوصفي التحليلي .

والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة التي سنقوم بها هو تركيز الباحث على البنوك التجارية، بالإضافة إلى الدراسة المالية للقرض، ولم يتم التطرق لمخاطر الائتمان المصرفي وهذا ما سنركز عليه في هذا البحث.

هيكل الدراسة

شملت الدراسة ثلاثة فصول، قمنا في الفصل الأول بعرض مدخل عام للتحليل المالي والذي عرضنا خلاله ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التحليل المالي من تعريف وأهداف ومقومات واستخدامات، أما المبحث الثاني فقد احتوى على التحليل المالي للقوائم المالية حسب SCF من تعريف وقواعد وعرض لمختلف القوائم المالية، وفي المبحث الثالث قمنا بعرض أدوات التحليل للقوائم المالية، أما الفصل الثاني فقد شمل المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي من خلال ثلاثة مباحث، قدمنا في المبحث الأول ماهية المخاطر

الائتمانية، من خلال عرض تعريفها وصورها ومختلف مصادرها، وفي المبحث الثاني قمنا بتقديم تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية، أما المبحث الثالث فقد شمل تحليل النسب المالية لطالب الائتمان.

والفصل الثالث فكان تطبيقا وإسقاطا للجانب النظري من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة –بسكرة– فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم تقديم عام لبنك التنمية المحلية من النشأة والهيكل التنظيمي بالإضافة إلى المهام، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أنواع القروض ومكونات ملف طلب القرض لدى BDL، أما المبحث الثالث فقد اشتمل على مدى تطبيق التحليل المالي في بنك التنمية المحلية (دراسة حالة قرض استغلال)، تعرفنا من خلاله على المؤسسة طالبة الائتمان، وعملية تحليل الوضعية وقرار البنك.

واختتمنا هذه الدراسة بخاتمة عامة تضمنت نتائج البحث والتوصيات بالإضافة إلى أفاق الدراسة.

الفصل الأول : مدخل للتحليل المالي

تمهيد

لا تقتصر مهمة التحليل المالي على الإدارة المالية فحسب، لاسيما في الوقت الراهن بل تتعداه إلى كافة الإدارات الأخرى سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، تحتوي القوائم المالية على كم هائل من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر، مما استدعى استخدام أداوت تمكن من معرفة الحالة المالية للمؤسسة، وإعطاء تقارير وبيانات حول الوضعية المالية، لذلك ظل الاهتمام بموضوع التحليل المالي من طرف الكثيرين سائدا، لما له من وزن وتأثير وإعطاء الصورة المالية الحقيقية للمؤسسة.

ويعتبر التحليل المالي في جوهره عملية يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة باعتباره أداة فعالية لذلك نعرض في هذا الفصل مدخل للتحليل المالي من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التحليل المالي
- **المبحث الثاني:** التحليل المالي للقوائم المالية حسب SCF
- **المبحث الثالث:** أداوت تحليل القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي السليم، والتحليل المالي لا يخرج في جوهره عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف، وقد تحتاج العديد من الجهات للتحليل المالي لاستخدامه في اتخاذ قرار معين.

وسنقوم في هذا المبحث تقديم عام للتحليل المالي من تعريف، أهداف، استخدامات، مقومات، كمدخل للموضوع.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول: " يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية ، وتقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة" . [1]

التعريف الثاني: " هو مجموعة من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الجداول) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، ومنها قرارات الائتمان في البنوك التجارية ".[2]

التعريف الثالث: "يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة، وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها. [3]

---

[1] منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية عمان 2005، ص 12.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**، مؤسسة الوراق، عمان 2002، ص 259.

[3] عدنان تاية النعيمي، أرشيد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008 ص 20.

التعريف الرابع: " يعرف التحليل المالي بأنه جمع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها عن طريق الدارسات التفصيلية لبيان الارتباطات والعلاقات المختلفة فيما بينها ". [1]

من خلال مختلف التعاريف المقدمة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي بأنه عملية جمع البيانات المالية وتلخيصها لاتخاذ قرار معين، كما يمكن القول أن التحليل المالي يختلف حسب الجهة التي يوجه إليها، فهو يدخل من بين استخداماته في اتخاذ القرار الائتماني داخل البنوك ، وهذا ما سيتم دراسته في هذه المذكرة.

المطلب الثاني : أهداف ومقومات التحليل المالي

للتحليل المالي أهداف ومقومات يتميز بها نذكر منها ما يلي:

أولا: أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض تختلف باختلاف الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي، فمثلا يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فان الموضوع ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على حجم المؤسسة، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي هو تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية سوف ينصب على معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول ومدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها خلال فترة معينة . [2]

وبما أن التحليل المالي يختلف حسب الجهة الموجه إليها فان الأهداف أيضا تختلف حسب المصدر الموجه إليه.

أهداف التحليل المالي في المؤسسات:[3]

- تقييم نشاط الأعمال بشكل عام ويتم ذلك عن طريق:
  - تقييم نتيجة نشاط منشاة الأعمال من حيث الربح أو الخسارة، خلال فترة أي فترات مالية معينة.

---

[1] زياد رمضان و محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2008، ص 288.

[2] قادر عبد الرحمن، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد 8/العدد 26/2012، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ص5.

[3] حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص43.

- تقييم المركز المالي لمنشآت الأعمال في تاريخ معين.
- مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية.

- يساعد التحليل المالي إدارة منشاة الأعمال في رسم أهدافها، وبالتالي إعداد الخطط السنوية لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- يساعد التحليل المالي إدارة منشآت الأعمال في عملية الرقابة واتخاذ القرارات الأزمة لتصحيح الانحرافات حال حدوثها.
- يساعد التحليل المالي على إعطاء صورة دقيقة عن علاقة منشآت الأعمال مع بعضها البعض وعلاقتها مع المؤسسات والوحدات الحكومية.
- يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان ذلك على مستوى منشاة الأعمال أو على المستوى القومي.
- تتعرض كثير من منشآت الأعمال إلى الفشل أو إلى مشاكل تقنية اقتصادية، ومالية نتيجة سوء الإدارة ويأتي دور التحليل المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجتها.

أهداف التحليل المالي في البنك :

- التخطيط المالي للمشروعات ومنشآت الأعمال.
- أحد مصادر الاستعلام وتوفير المعلومات عن العميل أو مقدم طلب الاقتراض، إذ يمكن بمطالعة قوائم وكشوف الحسابات الختامية استقراء ما يلي:[1]

- درجة سيولة الأصول المختلفة على النحو الوارد في المركز المالي.
- مدى توازن الاستثمارات في بنود المركز المالي المختلفة.
- تطور النشاط وحجم الأعمال، من خلال مقارنة نتائج الأعمال لفترات زمنية مختلفة.
- تقييم مدى سلامة قرارات التمويل.
- مدى توازن الهيكل المالي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن للتحليل المالي أهداف عديدة يمكن من خلالها التنبؤ بالمستقبل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة سواء أن كان الغرض من التحليل للائتمان أو لتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

[1] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، بدون ذكر دار النشر، 2002، ص 90.

ثانيا: مقومات التحليل المالي

يتوقف نجاح التحليل المالي في مدى قدرته على تحقيق الأغراض المرجوة منه ويستند على توافر مجموعة من المقومات أهمها: [1]

أ- **المصداقية أو الموثوقية:** ويقصد بها أن تتمتع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل بالموضوعية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

ب-**المنهجية العلمية:** ويقصد بذلك سلوك المحلل منهجا علميا يتناسب من أهداف عملية التحليل، بحيث يتم استخدام أساليب وأدوات هي الأخرى تتسم بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات أعلاه يتوجب عليه عند إجراء التحليل المالي مراعاة ما يلي:[2]

- أن تتوافر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم الحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

---

[1] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، 2013، ص 145

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ،2006، ص 4 ص5.

المطلب الثالث: استخدامات والجهات المستفيدة من التحليل المالي

للتحليل المالي استخدامات عديدة، سواء في المجالات التخطيط أو الإدارة أو الرقابة، وتقييم الأداء بالإضافة إلى الرقابة بنوعيها الداخلية والخارجية، وبسبب اتســـاع نطاق استخدامات أدوات التحليل المالي، تم تصنيفها تبعا لغاية والغرض من استخدامها، وتجد الإشارة هنا، أن أداة واحدة أو نسبة واحدة، تفيد في التحليل لأكثر من غرض.

أولا: استخدامات التحليل المالي [1]

- **التحليل لغايات استشارية:** التحليل لغاية استشارية واسع النطاق، فهو يفيد العديد من الأطراف، كالدارسون والباحثون، كما يفيد العملاء، لمعرفة وضع الشركة التي يتعاملون معها.
- **التحليل لغايات إدارية:** يتم استخدام أدوات التحليل المالي لهذه الغاية، فقد تحتاج الإدارة لمعرفة حجم الأرباح التي حققتها خلال الفترة السابقة أو كفاءتها في إدارة هذه الأموال، أو كفاءتها على استخدام أصولها في توليد عوائد لها، وتفيد الشركة في تقييم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، عن طريق استخدام أدوات التحليل المختلفة للتنبؤ والتخطيط لحجم المبيعات والأرباح، ويساعد ذلك في إعداد الموازنات التقديرية العمومية.
- **التحليل لغاية استثمارية:** وهو بذلك يفيد المستثمر، سواء أكان مستثمرا قائما للشركة، أو مستثمر يريد تقييم أداء الشركة لاتخاذ قرار الاستثمار بها أو عدمه، والمستثمر يهتم بالعائد على الأصول، لمعرفة العائد الذي سيحصل عليه نتيجة استثماره في هذه الشركة. [2]

كما يستخدم هذا النوع من التحليل في تقييم الاستثمارات في أسهم المؤسسة وبالتالي تقييم المؤسسة، والذي يعود بالفائدة على كل من أفراد المؤسسة، ويعتبر التحليل الاستثماري من أفضل التطبيقات العلمية التي يقوم بها المستثمرون. [3]

---

[1] صالح طاهر الزرقان، **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010، ص ص 8، 9 .

[2] صالح طاهر الزرقان، **مرجع سابق**، ص7.

[3] قادر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص6

التحليل لغايات الإقراض (التحليل الائتماني):

يشمل هذا التحليل، الإقراض في الأجل القصير وفي الطويل، فقد يحتاج المستثمرون أو المقرضون لمعرفة قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية ضمن الفترات الزمنية القصيرة (الأجل القصير)، وبناءا على نتائج التحليل، يمكن للمستثمر أو المقرض أن يقبل بتقديم القرض لهذه الشركة أو يمتنع، وتعتبر نسب السيولة من المؤشرات المهمة على سيولة وملاءة الشركة المالية، وهي بذلك تمكن المقترضين من اتخاذ قرارهم، وينطبق الكلام نفسه على المقرضين ولكن من الأجل طويل الأمد، وهذا الوضع يشكل تحديا للشركة، كونه يتطلب العديد من المعايير أو الشروط الواجب أن توفرها الشركة كي يتم قبول طلبها على الاقتراض، ومن هذه النسب، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وكما هو تحليل لغايات الاقتراض مهم للمحلل المالي كجهة مقترضة، فهو مهم للشركة نفسها، وذلك لتعديل وضعها (أصولها والتزاماتها) من خلال تحسين قيم النسب المالية المختلفة التي لديها، فيمكن للمؤسسة عند حساب هذه النسبة، التعمق بها أكثر وتفصيلها بشكل أدق، بحيث يمكنها ذلك من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها، لذلك يمكن للشركة أن تقوم بعمل تعديل على مركزها المالي وقوائمها المختلفة، لتعكس وضعا أفضل للشركة . [1]

كما يقوم هذا النوع من التحليل على معرفة قدرة المقترض على السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقترض وتقييم هذه العلاقة والعمل على بناء القدرات المرتبطة بهذه العلاقة. [2]

وعليه نلاحظ أن للتحليل المالي استخدامات عديدة سواء لأغراض المؤسسة في حد ذاتها أو لجهات خارجية، ويلاحظ أن هذه الجهات تستعين بالتحليل المالي في اتخاذ قراراتها المالي، فالبنوك بصفة خاصة تستعين بالتحليل المالي لمعرفة وضعية طالب الائتمان.

ثانيا : الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يمكن إظهار وضع المحلل وبعض الجهات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي:

[1] صالح طاهر الزرقان، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] قادر عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص6.

شكل رقم 01: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

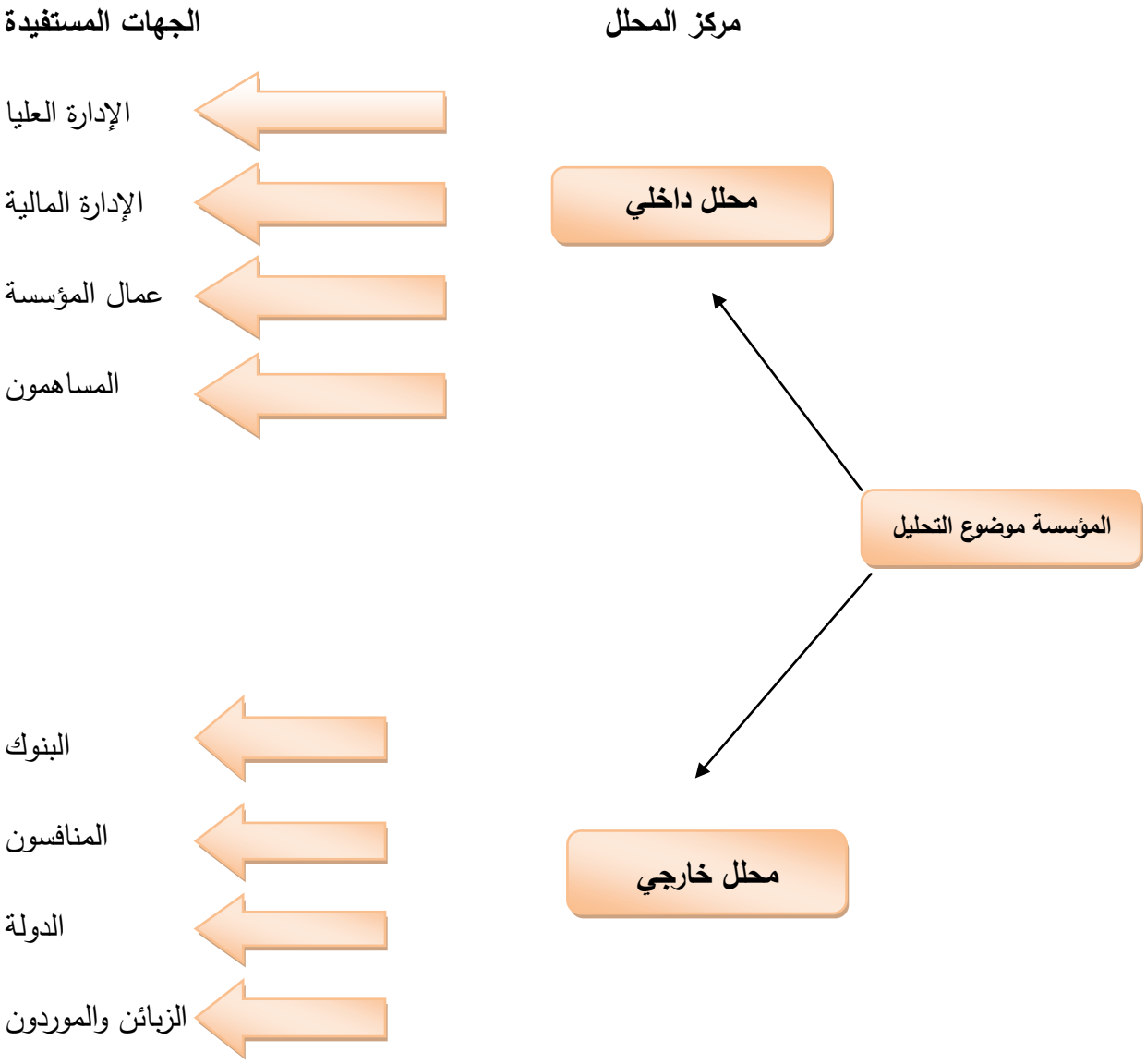

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص ص 16، 17.

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية حسب SCF

يرتكز التحليل المالي على المعلومات الموجودة بالقوائم المالية، فبواسطتها يستطيع المحلل حساب مختلف النسب لتقييم الوضع المالي، كما تهتم الكثير من المؤسسات بالقوائم المالية لما تحويه من معلومات التي تعدها في نهاية كل سنة، كما يعتمد التحليل المالي على الدراسات المقارنة للقوائم المالية وعلى أسلوب النسب المالية في تقييم الوضع المالي.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنها: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي". [1]

كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "عملية تهدف إلى تقييم الوضع الحاضر والماضي للوضعية المالية و الوضعية النهائية وقواعد العمليات للمؤسسة، مع الهدف الأساسي من تحديد أفضل تقدير والتنبؤات ممكن عن حالة المستقبلية والأداء".[2]

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعا لتوفير هذه المعلومات للاستخدام على نطاق عام، وتعد هذه القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين المؤسسات في بعض الأحيان.[3] وتعد المؤسسات بشكل دوري مجموعة من القوائم والتقارير المالية التي توضح نتائج أعمال المؤسسات ومركزها المالي، وتشكل القوائم المالية جوهرة وأساس عملية التحليل المالي. [4]

---

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص – الإدارة المالية – ، 2012/2011، ص 8.

[2] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص22.

[3] خالد وهيب الراوي، **مرجع سابق**، ص 32.

[4] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 56.

المطلب الثاني: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية : [1]

- القوائم المالية: هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشمل على:

الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظلم المحاسبة ، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة ن وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها من خلال عملية التجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع، ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه .
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ن ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، وتقديم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى ألاف الوحدات.
- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وان تظهر المعلومات بصفة دقيقة:
  - تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.
  - طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
  - تاريخ الإقفال.
  - العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص ص35، 36.

وتبيين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة :

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم المؤسسة الأم.

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبالغ المتعلق بالفصل المقابل له منا لسنة المالية السابقة.
- يشمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب أخر، فانه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المطلب الثالث: عرض أهم القوائم المالية حسب SCF

القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات تشمل ما يلي:

أولا: الميزانية: تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول،[1] كما تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. [2] وينبغي أن تحتوي الميزانية على العناصر التالية: [3]

الأصول: تتكون من التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 المؤرخ في 25/مارس/2009، ص23.

[2] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : محاسبة،2012 /2013 ص105 .

[3] الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص23.

الخصوم: تتكون من الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة، المردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة(منتوجـــات مثبتة مسـبقا) خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

- **الميزانية المالية:** تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة – استحقاق، وتصنف الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا كما تصنف الخصوم حسي درجة الاستحقاق المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل. [1]

كما أن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة. [2]

الجدول رقم 01 : الميزانية المالية

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول المالية	إجماليN	N اهتلاك/أرصدة	الخصوم	N
الأصول المثبتة(غير الجارية) فارق الشراء التثبيتات (المعنوية، عينية، جارية، مالية) السندات المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى المثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية			رأس المال المصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة	
			رؤوس الأموال الخاصة	
			القروض والديون المالية الضرائب، الديون الأخرى غير جارية المؤونات و المنتوجات	
مجموع الأصول غير الجارية			**مجموع الخصوم غير الجارية**	
المخزونات الحسابات الدائنة، الزبائن المدينون الآخرون الضرائب، الأموال الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية أموال الخزينة			الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم	
مجموع الأصول الجارية			**مجموع الخصوم الجارية**	
المجموع العام للأصول			**المجموع العام**	

المصدر : الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، **مرجع سابق**، ص32 ،33.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 66.

[2] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص20.

- **الميزانية الوظيفية:** تهتم الميزانية الوظيفية بتصنيف الموارد والاستخدامات، كل حسب وظيفته وتؤخذ العناصر بالقيم الغير الصافية وميزانية معدة قبل توزيع الأرباح. [1]

الجدول رقم 02: الميزانية الوظيفية

الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية: التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات المالية	**الموارد الثابتة** رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية
الأصول المتداولة للاستغلال المخزونات (القيمة الصافية) التسبيقات والمدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب	**الخصوم المتداولة للاستغلال** التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية والاجتماعية المنتجات المعاينة مسبقا
الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدينون الآخرون	**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال** الديون المدينة الأخرى
الخزينة أصول الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	**الخزينة خصوم** أموال الخزينة – خصوم

المصدر : غسان السبلاني، **مرجع سابق** ، ص85.

ويتم تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة التوازنات المالية التي سنعرض أهمها في المبحث الموالي.

ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة. [2]

المعلومات المقدمة في حساب النتائج هي : [3]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع للتسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.

---

[1] غسان السبلاني، **التحليل المالي واليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني، 2011، ص 84.

[2] سليم بن رحمون، **مرجع سابق**، ص90.

[3] الجريدة الرسمية رقم 19، **مرجع سابق**، ص24.

- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير العادية (منتجات وأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

جدول رقم 03: حسابات النتائج حسب الطبيعة (الفترة من.....إلى...)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- أنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، **مرجع سابق**، ص30

جدول رقم 04: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) (الفترة من ... إلى ....)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب طبيعة			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (تغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
النواتج غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمع (1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1)			
صحة المجمع(1)			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، **مرجع سابق**، ص 31

ثالثا : جدول سيولة الخزينة

يقدم هذا الجدول مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.[1]

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، **مرجع سابق** ، ص26.

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم.
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرو أو بطريقة غير مباشرة فالطريقة المباشر والموصي بها تتمثل في :

الجدول رقم 05: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

النقد المقبوض : صافي المبيعات. + النقص في الذمم المدينة (بعد استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها). – الزيادة في الذمم المدينة	
= النقد المقبوض	
النقد من المصادر الأخرى ومنها الأرباح الأوراق المالي والفوائد من الأموال الممنوحة على شكل قروض وإيرادات الفوائد وأرباح الأسهم : + النقص في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة. – الزيادة في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة.	
= النقد المقبوض من مصادر أخرى.	
النقد المدفوع إلى المورد : تكلفة البضاعة المباعة. + الزيادة في المخزون. – النقص في المخزون . قيمة المشتريات . + النقص في الدائنون. – الزيادة في الدائنون.	
= إجمالي النقد المدفوع للموردين	
مدفوعات المصاريف : إجمالي المصاريف خلال السنة. + المصاريف المدفوعة مقدما. + النقص في المصاريف المستحقة غير المدفوعة. – النقص في المصاريف المدفوعة مقدما. – الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة.	
= النقد المدفوع على المصاريف.	

المصدر : دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، 2007، ص 126.

والطريقة الغير المباشرة تتمثل في ما يلي:

جدول رقم 06 : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

النقد من العمليات التشغيلية: صافي الربح (+) مصاريف غير نقدية (الاستهلاك) (+) العناصر التالية : النقص في الذمم المدينة النقص في المخزون النقص في المصاريف المدفوعة مقدما الزيادة في الدائنون الزيادة في المصاريف المستحقة الدفع (–) العناصر التالية : الزيادة في المخزون الزيادة في الدائنين النقص في المصاريف المستحقة الدفع (+) ضريبة الدخل المدفوعة	
(=) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية : النقد المدفوع لشراء أصول جديدة الكلفة الإجمالية للأصول في نهاية السنة (–) الكلفة الإجمالية للصول في بداية السنة المالية النقد الداخل عن بيع الأصول	
(=) القيمة الدفترية للصول المباعة	
(+) أرباح بيع الأصول أو (–) خسارة الأصول	
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية : النقد الناجم عن زيادة في رأس المال (+) الزيادة في علاوة الإصدار مدفوعات الأرباح الموزعة الأرباح المقترح توزيعها في بداية السنة (–) الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة التدفق النقدي من القروض: رصيد القروض في نهاية السنة (–) رصيد القروض في بداية السنة	

المصدر : دريد كمال أل شبيب، **مرجع سابق**، ص 127 .

المبحث الثالث: أدوات تحليل القوائم المالية

للقيام بالتحليل المالي غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات، التي يمكن أن يختار من خلالها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات والتحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل المالي استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة أو تقييم الماضي أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ومن هنا يمكن القول أن أدوات التحليل المالي متعددة، وغالبا ما تكون مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض، ومن أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ما سنذكره من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد الدائمة وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى[1]:

أولا : رأس المال العامل

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة لو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل [2] فهو الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل أو الفرق بين الأموال الدائمة والموجودات الثابتة حيث:

رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng} : [3]

وهو الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة – الموجودات الثابتة

---

[1] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، (مذكرة منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ،2011/2010، ص71.

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص83.

هناك أنواع عديدة لرأس المال العامل نذكر أهمها وأكثرها استعمالا وتداولا فيما يلي: [1]

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب:** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل.
- **رأس المال العامل الإجمالي معدوم:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة.
- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب:** وفي هذه الحالة تعني أن السيولة لا تغطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة.

ثانيا : الاحتياج من رأس المال العامل BFR [2]

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء.... ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل. ويمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

- **الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}:**

يمكن حسابه عن طريق الميزانية الوظيفية كما يلي:

الاحتياج لرأس المال العامل الاستغلال = استخدامات للاستغلال – الموارد للاستغلال

- **الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلالBFR_{hex}:**

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غي الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية كما يلي:

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

[1] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **مرجع سابق** ، ص73.

[2] الياس بن ساسي، **مرجع سابق**، ص84.

- **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g** :

وهو مجموع الرصيد السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها حسب العلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي =الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال +الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

ثالثا: دراسة وتحليل الخزينة الصافية الإجمالية [1]

تتمثل الخزينة الصافية في مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز احتياجات دورة الاستغلال، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون سالبة وهي حالة العجز في التمويل. و تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية كما يلي:

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

كما يمكن حساب الخزينة الصافية انطلاقا من الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

[1] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص 53.

المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي و أهمها، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضعاف دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

تعريف النسب المالية: تعرف بأنها العلاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. [1]

أولا: نسب السيولة: هي قياس مدة مقدرة المؤسسة على تسديد خصومها القصيرة الأجل بسرعة، أي أنها تبين ما إذا كان لدى المؤسسة السيولة الكافية لمجابهة الطوارئ والخصوم المتداولة. [2]

1- نسبة التداول: تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة. [3]

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2- نسبة التداول السريعة: تحسب هذه النسبة كما يلي : [4]

نسبة التداول السريعة = الموجودات المتداولة – المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة

ويلاحظ من خلال هذه النسبة أنه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الموجودات ليس لعدك أهميته ولكن بسبب بطئ تحوله إلى النقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه ولا شك أن هذه النسبة بهذا التحديد تعد أكثر دقة في قياس السيولة وتقدير احتمالات العسر المالي. [5]

3- **نسب النقدية:** وتحسب وفق العلاقة التالية : [6]

نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة

---

[1] أحمد مطر، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] غسان السبلاني، **مرجع سابق**، ص 104

[3] عاطف وليم اندوراس، **مرجع سابق**، ص 88.

[4] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص35.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 270.

[6] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 35.

هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في الشركة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات و المبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات.

ثانيا : نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ن ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، وكذا أكبر ربح ممكن ، وفيما يلي أهم النسب : [1]

- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة.

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

- **معدل دوران الأصول غير الجارية :** كلما زاد معدل دوران الأصول غير جارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الايرادية من خلال فاعلية استخدام الأصول غير جارية في خلق المبيعات ، سواء كانت الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول غير جارية يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.
- **معدل دوران الأصول الجارية:** يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات يقيس.[2]

ويتم حساب معدل وفق العلاقة التالية : [3]

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية

ثالثا : نسب الربحية: الربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤشر مستوى الموجودات المطلوبة لاستناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات ن لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية. [4]

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص238.

[2] عبد الحليم كراجة، واخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان، 2000، ص173.

[3] عبد الحليم كراجة، **مرجع سابق**، ص173.

[4] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سابق**، ص 87.

- **العائد على إجمالي الموجودات :**

هذا المعدل هو مقياس شامل لفعالية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة. وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات (قرار الاستثمار) . [1]

ويحسب كما يلي : [2]

الربح الصافي قبل الضريبة/ مجموع الأصول

- **العائد على حقوق المساهمين :** [3]

الربح الصافي / حقوق المساهمين

- **هامش الربحية على المبيعات :** [4]

صافي الربح قبل الضريبة/المبيعات

رابعا : دراسة نسب المديونية : [5]

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين ، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها :

- **نسبة السيولة الآجلة:** وتعتبر هذه النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن ينمح قرضا طويل الأجل، لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة.

نسبة السيولة الآجلة = الديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الدائمة

---

[1] عدنان تاية النعيمي، **مرجع سابق** ، ص 102.

[2] غسان السبلاني، **مرجع سابق** ، ص106.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ، بدون ذكر دار النشر، 2008 صر52 .

[4] غسان السبلاني، **مرجع سابق**، ص 107.

[5] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص ص 40، 41 .

- **نسبة القدرة على التسديد** : وتوضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي .

نسبة القدرة على التسديد = الديون متوسطة وطويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي

- **نسبة الاستقلالية المالية :**

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

- **نسبة تغطية المصاريف المالية:** وتبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة والعكس صحيح.

نسبة تغطية المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي الصافي

خامسا: نسب المردودية وتتمثل فيما يلي: [1]

- **نسبة المردودية المالية** : وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، وتحسب كما يلي :

نسبة المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** تبين هذه النسبة ما استخدم من الأصول للحصول على النتيجة بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة المتداولة الإجمالية، وتحسب كما يلي :

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية +مصاريف مالية / مجموع موجودات

[1] بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة(منشورة) مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– 2013/2012، ص12.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة الجداول المالية

تعتبر جداول التدفقات المالية أداة ديناميكية تسمح بدراسة تطور الظواهر عبر الزمن، خاصة بعد العجز المتواصل الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، الشيء الذي جعل هذه المقاربة الديناميكية تلقى نجاحا كبيرا لأنها سمحت بوسائلها في الكشف عن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار، وهذا بتتبع التطور بين الميزانيات المتتابعة. [1]

1- **جدول التمويل** : وهو جدول الموارد والاستخدامات التي تبين التغيرات التي حدثت في ذمة المؤسسة أثناء نشاطها. [2]

- **نماذج جداول التمويل:** مهما اختلفت نماذج جداول التمويل فان الهيكل الأساسي لها كما يلي:

الجدول 07 :الجزء الأول من جدول التمويل

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الرفع في الاموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة(−)	التغير في الموارد المستقرة(+)
− FR ng +	

المصدر : الياس بن ساسي، **مرجع سابق**، ص111.

[1] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **مرجع سابق**، ص84.

الجدول رقم 08 :الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
–التغير في عناصر الاستغلال : – التغير في أصول الاستغلال – التغير في ديون الاستغلال	الاحتياجات	الموارد	الرصيد (1)–(2) =(3)
BFRex A			
– التغير في العناصر خارج الاستغلال – التغير في المدينون الآخرون – التغير في الدائنون الآخرون			
BFRhex B			
BFRg (C=A+B)			
تغيرا ت الخزينة – التغير في المتاحات – التغير في ديون الخزينة			
D Tng			
C+D FRng			

المصدر : الياس بن ساسي، **مرجع سابق**، ص 115.

2– جداول تدفقات الخزينة:

هو ذلك الجدول الذي يشرح كيفية تغير الخزينة، ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمال للخزينة. [1]

وجدول تدفقات الخزينة مبين في المبحث السابق حسب الطريقة المباشرة والغير مباشرة.

[1] زغيب مليكة، **مرجع سابق**، ص 136.

خلاصة

على ضوء ما تم تقديمه من معلومات في هذا الفصل، الذي عرضنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي توصلنا استخلصنا ما يلي:

- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسة.
- للتحليل المالي مقومات نذكر منها المصداقية في المعلومات المالية وإتباع منهجية علمية أي سلوك المحلل يجب أن يتناسب وأهداف التحليل.
- تعددت استخدامات التحليل المالي منها الاستشارية، إدارية، منح الائتمان.
- هناك العديد من الأطراف المستفيدة من التحليل المالي من بينها المساهمون، البنوك، الدولة...
- يشمل التحليل المالي على عدة قوائم مالية من بينها الميزانية وجدول حسابات النتائج والميزانية الوظيفية، جدول تدفقات الخزينة...
- التحليل المالي للقوائم المالية له عدة أداوت تمثلت في التوازنات المالية على رأسها رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، والنسب المختلفة، بالإضافة إلى التحليل عن طريق الجداول.

وبعد تعرفنا على مختلف المفاهيم وقوائم التحليل المالي، توصلنا إلى أن من بين استخداماته منح الائتمان، فالتحليل المالي يساعد على معرفة قدرة المقترض على سداد التزاماته، لذلك سنقوم في الفصل الموالي بالتعرف على المخاطر الائتمانية ودور التحليل المالي في تقييمها.

الفصل الثاني: المخاطر الإئتمانية وعلاقتها بالتحليل المالي

تمهيد

تهد الوظيفية الائتمانية من أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للبنك، وأصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر متنوعة، مما يستدعي العمل على إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص، كما أن الخطر موجود دائما بالائتمان الممنوح، حيث بدأ التركيز على استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية في الكثير من البنوك لكونه أحد الأداءات الهامة لمرحلة التخطيط، كما أصبح العديد من الأطراف يستخدمون التحليل المالي نظرا لأهميته وكثرة استخداماته ونظرا للقيمة المعلوماتية التي يوفرها.

لذلك سنعرض في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية المخاطر الائتمانية
- **المبحث الثاني:** تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية
- **المبحث الثالث:** النسب المالية لتقييم المخاطر الائتمانية

المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

تمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتنشأ هذه المخاطر عن طريق عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد، أي عدم الوفاء بالالتزامات ومن أجل التعرف أكثر على المخاطر الائتمانية نقدم ما يلي :

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية عدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول: والتي تعرف بأنها "الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني ". [1]

التعريف الثاني: تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه. [2]

التعريف الثالث: تتضمن مخاطر الائتمان الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. [3]

و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن المخاطر الائتمانية هي من أهم المخاطر التي يمكن للبنك أن يتعرض لها وتتمثل في الخسارة المحتملة عن عدم قدرة العميل على سداد التزاماته في تاريخ الاستحقاق...

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية– جامعة الزيتونة – الأردن 2007، ص3

[2] حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ص43.

[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 213.

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، والمخاطر الائتمانية تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائد أو الاثنين معا، إن عدم قدرة العميل على التسديد إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العميلة التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان و لربما تعود أيضا إلى الغير .

وما يجب أن نؤكد عليه أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقا لمصدرها : [1]

1- المخاطر المتعلقة بالعميل :

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية.[2] و تتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب، والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص179

[2] أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 73.

بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات[1]. كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها .

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

[1] أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 74.

المطلب الثالث: مصادر المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيما يلي نعرض كل منهما:

- **المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية):**

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والاضطرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، أن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه . [1]

كما يقصد بالمخاطر الغير نظامية على أنها تلك المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين، من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية، وتشمل كل من المخاطر: الصناعة، السيولة، الإدارة، الرفع المالي، وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع. [2]

- **المخاطر العامة (المخاطر النظامية) :**

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على

[1] مفتاح صالح ، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص 3.

[2] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 217.

تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.[1]

كما هي مختلف المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو صرها أو تجنبها لأنها وليدة عـوامل يصعب التحكم فيها.[2]

القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية، تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل، ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:[3]

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص3.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص166.

[3] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص4.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية

يعتبر تحليل مخاطر الائتمان من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان، ويقصد بها إعادة تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر.

المطلب الأول: الركائز الأساسية لتحليل المخاطر الائتمانية

تتلخص الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان بأمور عدة منها: الهدف من التحليل ونوعه والمعلومات المطلوبة والمتوافرة ومدى تناظرها مع بعضها بعضا والمحلل وفهم طبيعة النسب المستخدمة في التحليل ونقاط ضعفها إضافة إلى أمور ثمانية يطلق عليها c8.[1]

تتمثل الركائز في ما يلي:[2]

1- إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

2- في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو المؤسسة طالبة الائتمان ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالمؤسسة، ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3- كما يجب عليه أي محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للمؤسسة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية وهي:

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 220.

[2] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 378.

- مرحلة التكوين أي مرحلة النشوء.
- مرحلة النمو.
- مرحلة الاستحقاق.
- مرحلة الذبول أو الاضمحلال.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الثلاث السابقة الذكر، يقترح البعض عليه تطبيق منهج يسمى ب نموذج المعايير الائتمانية الذي يستند إلى 8 C's: [1]

1- **الشخصية** : تتشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي من العناصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توفرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة والصدق، والأمانة، والنزاهة، إذا توافرت هذه الصفات في الشخص تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق، وتخفف من المخاطر الائتمانية. [2]

2- **القدرة عن الاستدانة** : ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك.

3- **رأس المال** : ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة ، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة تكون على شكل ودائع وأسهم وسندات وعقارية مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، وكلما كان رأس مال المقترض كبير كلما زادت طمأنينة البنوك، فرأس مال المقترض يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يعجز المقترض عن تسديده التزاماته.[3]

---

[1] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 55.

4- **الضمانة :** تعتبر الضمانات الملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، ومن خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه وهي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها، وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.[1]

5- **الظروف العامة :** قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية مما قد يهدد على الوفاء بالتزامه بسداد أموال البنك، تتصل هذه الظروف العامة بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع وما يمر به من حالة رواج أو كساد، كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومدى استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا.

6- **التجارب السابقة مع المقترض :** تعتبر من العناصر المهمة في قرار الموافقة على منح الائتمان، والتي تتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع البنك، فكلما كانت التجارب السابقة مشجعة مع المقترض زادت فرصة حصوله على الائتمان، والعكس صحيح إذا كانت التجارب السابقة غير مشجع معه في مجال القروض ، فانه تقل فرصته في الحصول على الائتمان.

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة

[1] أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 56.

الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
قدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

المصدر : شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن– عمان 2012.ص 101.

7- **التغطية** : تتضمن حماية إدارة الائتمان في البنك عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة مثل حصول سرقة في المؤسسة أو حريق في المصنع، أو وفاة احد الأشخاص الرئيسين في المنشأة، فلذلك لا بد من توافر غطاء تأميني لدى المقترض يغطي مخاطر الحريق والتي تؤدي إلى خسائر وتوقف التدفقات النقدية التشغيلية بسبب التوقف عن العمل.

8- **التدفقات النقدية** : تتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية.

المطلب الثاني: خطوات تحليل وتقييم مخاطر الائتمان

تسعى البنوك عادة إلى توزيع الائتمان على نشاطات اقتصادية مختلفة معتمدة في ذلك على استقرار الودائع ونسبة كل نوع منها، كما تسعى إلى تمويل القروض الأقل خطورة، حيث أن القروض الممنوحة يتم تصنيفها حسب أفضليتها للبنك وحسب درجة المخاطرة. [1]

أيا كان منهج الذي يختاره محلل الائتمان في تحليل مخاطر الائتمان أو التحليل الاستراتيجي للائتمان فان انجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال عدة نقاط متمثلة في: [2]

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل** – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،201/2013 ص132.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 228.

- تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل : تحليل النسب أم التدفقات النقدية...الخ.
- تحديد من سيقوم بالتحليل سواء كان محلل خارجي أم من الداخل.
- جمع المعلومات اللازمة.
- القيام بعملية التحليل.
- الاستنتاج الملائم (التشخيص).
- وضع التوصيات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو حجبه.

كما يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك مثل مخـاطر الإقـراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية ومخاطر السمعة وإن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر، وعندما تواجه أية مؤسسة مخـــاطر فان لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر أو قبول هذه المخاطر: [1]

- **تجنب المخاطر**: في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.
- **تحويل المخاطر**: ويمكن تحيل المخاطر إلى طرف أخر ولكن بثمن، مثل شـــراء بوليصة تـــــأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.
- **قبول المخاطر**: يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فان المؤسسات المالية يجب أن تكون

[1] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص ص309 310.

لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر على البنك.

وفي حالة قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقييم هذه المخاطر إلى أربعة أجزاء وهي: [1]

- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.
- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مع الأخذ بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

المطلب الثالث: أساليب الحد من المخاطر الائتمانية

إن محاولة الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية يرتبط بمسائل عديدة يمكن حصرها في: [2]

1- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.

2- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار وذلك بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.

---

[1] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص111.

[2] رقية شرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص8.

3- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.

4- دقة بحث طلبات التسهيلات الائتمانية خاصة تلك التي رفضت من قبل بنوك أخرى، والوقوف على أسباب كالدراسات المدققة لملفات طلب الائتمان تؤدي إلى تحليل ميزانيات وسلوكيات المؤسسات واستخلاص نتائج سياسات المالية، الصناعية والتجارية ومنه تكوين فكرة الخطر.

5- عدم تجاوب مع العملاء في منح تسهيلات ائتمانية تزيد عن طاقاتهم الاستثمارية أو الإدارية.

6- توفر الضمانات الكافية، المناسبة وإجراء الرهن والتأمين عليها.

7- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.

8- استيفاء الاستـعلام دوريا عن العمـيل للوقوف على أي تغيير في نشاطه أو مركزه المالي كما يلي: [1]

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** المقابلة الشخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعنه ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.
- **المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب الائتمان ممن سبق لهم التعامل مع البنك.
- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.
- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص 11.

التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة، في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض، ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة الائتمان مع الفوائد.

9- تنويع الائتمان الممنوح، توسيع سلة التسهيلات، إعادة تصنيف الأصول الائتمانية.

المبحث الثالث: النسب المالية لتقييم المخاطر الائتمانية

للدراسة المالية أهمية كبيرة في البنوك، إذ تقوم البنوك بقراءة المركز المالي لطالب الائتمان واستخلاص النتائج الضرورية، فيما يتعلق بوصفها الحالي والمستقبلي ومدى قدرة طالب الائتمان الوفاء بالالتزامات، وبالتالي استنتاج نقاط ضعفها وقوتها والتي تساعد على تحديد قراراها النهائي كما يمكن وصفه بالقرار الرشيد، المتمثل في منح الائتمان أو لا. ومن أهم الخطوات والأساليب التي تستخدم في تحليل وتقييم المعلومات الموجودة في القوائم المالية، النسب المالية.

المطلب الأول: أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية

تحتاج دوائر الائتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع نوعية القرارات الإدارية الرشيدة، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أولويات هذه المصادر وذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية.

ومادام أن القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك، فان ذلك يطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل، فيها لزيادة الاعتماد عليها ولدرجة كبيرة في البنوك التجارية لأغراض منح التسهيلات الائتمانية. لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامة وربحية التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأحجامها وفترات الزمنية المناسبة، وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك كما سبق الإشارة إليه قبل منح

التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترشيد الائتمان وتوجيهه والسيطرة على أي من أثاره الجانبية الضارة. [1]

- تقييم الوضع المالي والوضع النقدي لطالب الائتمان .
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال تقييم فعل قرارات الاستثمار والتمويل لديه.
- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية الأزمة.
- من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة لطالب الائتمان.
- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عمليات الإفلاس والتصفية.
- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم الحلول الخاصة لعالجتها.

[1] سعيدة زاوي، **أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي الميدان: علوم اقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، 2013/2012، ص 5.

المطلب الثاني: أسس التحليل المالي بالنسب المالية

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لا بد من وضع مجموعة من الضوابط أو الأسس التي يجب إتباعها وهذه الأسس هي: [1]

1- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:** النسب عديدة ومتشابكة ولا بد من حسن اختبار النسب التي تتلاءم والهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل بالمعلومات المطلوبة.

2- **تركيب النسب بطريقة منطقية:** أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية، كما يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها.

3- **التفسير السليم للنسب المالية:** نجاح المحلل المالي في الحكم على المؤسسة مرهون بالمعلومات المتوفرة لدية وإمكانية تحليلها، بالإضافة إلى مدى اهتمامه بالمؤسسة .

4- **عملية اختصار في المعلومات المالية:** للقوائم المالية لتساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية لطالب الائتمان

من المتعارف عليه أن عملية التحليل المالي يمكن إجراءها بأكثر من أسلوب، تعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان أو رفضه، ومن أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة هو التحليل باستخدام النسب المالية، ومن الضروري التأكد من أن النسب المالية التي تجريها إدارة الائتمان ليست هي الغاية لقراراتها وإنما هي في الواقع نتائج وتصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات التي تطلب من قبل المحلل الائتماني والمتعلقة بالمركز المالي لطالب الائتمان [2].

[1] عبد الحليم كراجة، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 166.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 263.

مجموعات النسب المالية: تأخذ النسب بشكل عام التي تهتم بها إدارة الائتمان والمحلل الائتماني تأخذ التصنيف الآتي: [1]

أولا : تحليل سيولة طالب الائتمان

المقصود بالسيولة مدى توافر النقد الجاهز أو سرعة تحول الموجودات المتداولة إلى نقد جاهز وقدرة هذه الموجودات على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل للمقترض.

وللسيولة نسب متعددة هي :

- **نسبة التداول:**

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

والجواب النموذجي لها في المؤسسات التجارية هو ½ وبمعنى هذا أن كل دينار من المطلوبات القصيرة الأجل التي على المؤسسة تسديدها خلال الفترة المحاسبية القادمة يقابله ديناران من الموجودات قصيرة الأجل التي ستتحول إلى نقد جاهز خلال تلك الفترة . [2]

- **نسبة السيولة السريعة:**

الموجودات المتداولة باستثناء البضاعة / المطلوبات المتداولة

و بصفة عامة إذا كانت النتيجة 1/1 فما فوق فان ذلك يزيد من الضمان بأن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية تجاه البنك في تواريخ استحقاقها. [3]

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 302.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 303.

[3] إيمان أنجرو، **مرجع سابق**، ص89.

- **صافي رأس المال العامل** : وهو الأصول المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة، وهو يبين هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة من حيث زيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة، فهو يبين: [1]
- المدى الذي يمكن لقيمة الأصول المتداولة أن تنخفض إليه في السوق قبل أن تصبح المؤسسة عاجزة عن تغطية ديونها قصيرة الأجل.
- مقدار ما تم تمويله من الأصول المتداولة بأموال طويلة الأجل، وذلك لان جانب المطلوبات في الميزانية يبين مصادر الأموال، كما يبين جانب الموجودات كيفية توظيف الأموال.

الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

- **القدرة على خدمة الدين** : المقصود بها قدرة المؤسسة على سداد الفوائد والأقساط في موعد استـــحقاقها، وكلما قلت هذه القدرة أي انخفضت جواب المعادلة زادت مخاطر الائتمان (مخاطر عدم الوفاء). ويتم قياس هذه القدرة كما يلي :

مرات تغطية الأرباح للفوائد والأقساط = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/الفوائد المدينة خلال العام

+الأقساط المحققة الدفع خلال العام

وكلما زاد عدد المرات كان الوضع أفضل، فلو كان جواب المعادلة 2.5 مرة ، على سبيل المثال ، فان هذا يعني أن كل دينار من الأقساط والفوائد استطاعت المؤسسة 1ان تحقق مقابله دينارين ونصف دينار أرباحا قبل اقتطاع الفوائد والضرائب من تلك الأرباح .

ولا تستطيع الحكم على مدى جودة هذا الرقم إلا إذا عرفنا مدى مرونة الطلب على السلع التي تتعامل بها المؤسسة ، فكلما زادت مرونة الطلب (أي كلما تغير عدد الوحدات المباعة استجابة للتغير الذي يطرأ على

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 304.

سعر البيع و/ أو كلما كانت السلعة كمالية) زادت المرونة ، وكان من الواجب أن يكون جواب المعادلة أكبر لمواجهة ما قد يطرأ على المبيعات من انخفاض في المستقبل . [1]

- **القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة:** المقصود بالالتزامات الثابتة المبالغ الواجب على المؤسسة دفعها للتشغيل بغض النظر عن حجم الإنتاج مثل أجرة الأصول الثابتة وأقساط الديون طويلة الأجل (السندات) أن كانت المؤسسة تستأجر أصولها أو جزءا من أصولها الثابتة.

أما المعادلة المستعملة فهي تشبه معادلة القدرة على خدمة الدين، إلا أن هذه الالتزامات الثابتة تضاف إلى مقام المعادلة والى بسطها لتصبح كما يلي:

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + أجرة الأصول الثابتة = الفوائد الواجب دفعها خلال العام + الأقساط الواجب دفعها خلال العام + أجرة الأصول الثابتة الواجبة الدفع خلال العام

و كما يمكن أن نستنتج بسهولة، أن تفسير جواب هذه النسبة مماثل لتفسير جاب النسبة التي سبقتها.

إن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة يشكل تهديدا خطيرا لاستمرارية التشغيل ومؤشرا حقيقا على ضعف سيولة الشركة، وكلما ارتفعت الإجابة كان الوضع أفضل. [2]

ثانيا : نسب الهيكلة [3]

- **نسبة التمويل:** تمكننا من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 305.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 306.

[3] بهدي عمر، **مرجع سابق**، ص10

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ويجب أن تكون أكبر من الواحد وتحسب بالعلاقة:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، ويفضل الماليون أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 وتحسب بالعلاقة :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

- **نسبة قابلية السداد:** هي ضمان أموال الغير يجب أن تكون أكبر من الواحد فهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها من خلال بيع موجوداتها كحل. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الأصول / مجموع الديون

ثالثا : تحليل النشاط والفعالية

هذا التحليل يتعلق بتحليل القوائم المالية لطالب الائتمان وتحليل نشاطه وفعاليته، في البيع وتحصيل الذمم وسداد ما عليه من ديون، وتعد هذه النسب ذات أهمية كبيرة خاصة عند إجراء التحليل الائتماني، حيث أن الكفاءة الإدارية هي الضمان الأفضل لسداد الائتمان الذي سيمنحه البنك في المواعيد المتفق عليها. [1]

وهذا ما يتم فعله من خلال استخراج :

[1] إيمان أنجرو، **مرجع سابق**، ص 93.

معدل دوران المخزون : [1]

يقيس عدد المرات التي من خلالها استبدال البضاعة (أي بيعها وشراء غيرها) ويدل جوابه على نشاط المبيعات، فكلما كان الجواب أكبر كان الوضع أكثر نشاطا. ولكن هذا لا يعني أن الأمر جيد في كل الأحوال وذلك لان معدل الدوران المرتفع كثيرا قد يدل على تكرار نفاذ البضاعة، وأن كمية الشراء غير ملائمة والمعيار هم أما المعيار التاريخي وإما معيار الصناعة. أما معدل الدوران البطيء فيدل على ركود البضاعة. ولعل الحكم في ذلك هو المعيار، فان كان معدل الدوران أكثر من المعيار بكثير دل ذلك على عدم وجود كميات كافية من البضاعة، وان كان أبطا من المعيار بكثير فقد يدل على كساد في البضاعة.

والمعادلة التالية تبين كيفية حساب هذا المعدل

معدل دوران المخزون السلعي = تكاليف البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط المخزون = بضاعة أول المدة + بضاعة أخر المدة /2

والمخزون السلعي يتخلف في مؤسسة تجارية عن مؤسسة صناعية، ففي المؤسسة التجارية بسيط ويتألف من بضاعة آخر المدة بينا يتألف في مؤسسة صناعية من :

- البضاعة التامة الصنع الموجودة في المخازن
- البضاعة تحت التصنيع في لحظة إعداد الميزانية.
- المواد الأولية الموجودة في المخازن أو في الطريق إليها أن كانت قد دخلت ضمن المشتريات.
- اللوازم الموجودة في المخازن .

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 36.

- **مدة بقاء البضاعة في المخازن :** [1]

وهو شكل أخر لمعدل دوران المخزون ويقيس مدو بقاء البضاعة في المخازن بالأيام ويستخرج كما يلي:

- **فترة تحصيل الذمم المدينة :** [2]

360 /عدد أيام السنة معدل دوران المخزون= يوم

تقيس الفترة الزمنية التي تمضي بين منح الائتمان عن طريق البيع بالدين وتحصيله وتستخرج كما يلي :

فترة التحصيل = الذمم المدينة وأوراق القبض/ المبيعات الآجلة* 360 = يوما

وإذا لم تستطع معرفة المبيعات الآجلة فيمكنك استعمال رقم المبيعات كما هو مذكور في قائمة الدخل.

والجواب بالأيام يدل على مدى سيولة الذمم المدينة وأوراق القبض قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها، فكلما قل الجواب دل ذلك على زيادة سيولة الذمم المدينة وأوراق القبض، ودل ذلك على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، لذا يدرجها بعض المحللين مع نسبة الكفاءة والنشاط.

وفي بعض الأحيان، قد لا تتوافر المعلومات عن حجم المبيعات الآجلة و عندها، يمكن استعمال صافي المبيعات بدلا منها وان كان الأفضل هو استعمال المبيعات الآجلة.

وللحكم على جودة هذه الفترة، يلجا إلى معيار الصناعة أو المعيار التاريخي أو مقارنتها مع ما كان الوضع عليه خلال السنوات السابقة، على أنه يتم تقييم فترة التحصيل في المؤسسة بمقارنتها عموما بالشروط التي تبيع بها المؤسسة سلعتها.

---

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 309.

[2] محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 287.

فترة سداد الذمم الدائنة: [1]

تقيس عدد الأيام التي تمضي بين أخذ الائتمان التجاري (شراء مؤسسة للبضاعة بالدين من الموردين) وقيامها بالسداد وتستخرج بالمعادلة التالية :

فترة السداد = الذمم الدائنة + أوراق الدفع ذات العلاقة بالمشتريات / المشتريات الآجلة

وعموما، كلما كانت فترة السداد أطول دل ذلك على تمتع الشركة بالائتمان الممنوح لها لفترة أطول. و لكن يجب الانتباه إلى أن هذا الأمر قد يكون غير محمود العواقب لأن إطالة فترة السداد قد تضر بسمعة المؤسسة الائتمانية خاصة إذا كانت الفترة أكبر مما هو سائد أو متعارف عليه.

رابعا: تحليل ربحية المقترض

تهتم البنوك عند منحها للائتمان طويل الأجل بأمرين هما: كفاءة طالب الائتمان في إدارة أصوله وأعماله بالإضافة إلى قدرته على جني الأرباح، ذلك لان الأرباح ستكون هي مصدر السداد ومن هنا أتت أهمية قياس ربحية المقترض وتحليلها وأخذت موقعها المرموق في مجال قدرته على السداد.

ومقاييس الربحية عديدة منها : [2]

القوة الايرادية: تقيس قدرة الشروع على توليد أرباح من العمل الأساسي الذي يقوم به، ومفهوم الربح التشغيلي هو الربح الناتج عن قيام المؤسسة بالعمل الأساسي الذي أنشئت من اجل القيام به، فهو بذلك يستثني الأرباح التي قد تجنيها المؤسسة من قيامها بأعمال أو استثمارات أخرى لا علاقة لها بعملها الأساسي .وتعتمد القوة الإيرادية على تفاعل عاملين هما:

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 310.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص311 .

- قدرة دينار الأصول العاملة في العمل الأساسي للمؤسسة على توليد مبيعات.
- قدرة دينار المبيعات على توليد أرباح.

وتقاس قدرة دينار الأصول العاملة على توليد المبيعات بمعدل دوران الأصول العاملة الذي يستخرج كما يلي :

صافي المبيعات / صافي الأصول العاملة الملموسة

على اعتبار أن صافي المبيعات هي إجمالي المبيعات مطروحا منها مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات ، وأن صافي الأصول العاملة الملموسة هي الأصول الملموسة ذات الكيان المادي الملموس التي تدخل في العمل الأساسي للمشروع مطروحا منها الاستهلاك . و هذا يعني أن الأصول غير الملموسة لا تدخل في الحساب مثل شهرة المحل.....

أما قدرة دينار المبيعات على توليد الأرباح وهو ما يسمى الحافة أو الهامش على المبيعات فيستخرج كما يلي:

القوة الايرادية فهي حاصل ضرب الحافة * معدل دوران الأصول العاملة الملموسة [1]

- **معدل العائد على الاستثمار** : بما أن جانب الموجودات في الميزانية يبين كيف استخدمت (استثمرت) المؤسسة الأموال التي حصلت عليها من المصادر المختلفة التي يوضحها جانب المطلوبات في الميزانية . ومن هنا يمكن استعمال لفظ العائد على مجموع الأصول مرادفا للعائد على الاستثمار في كثير من الحالات .

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب /صافي المبيعات*100

ويستخرج بالمعادلة التالية :

صافي الربح بعد الضرائب /مجموع الأصول أو الأموال المستثمرة *100

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 34.

- **معدل العائد على القيمة الصافية** : المقصود بها حقوق المساهمين العاديين ، أي حقوق حملة الأسهم العادية . وهذا أمر مهم إذا كانت هنالك أسهم ممتازة في رأس مال المؤسسة. ومما هو جدير بالذكر أن العائد على القيمة الصافية هو نفسه العائد على حقوق المساهمين العاديين التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين و قرتها على توليد الأرباح من هذه الأموال بهذا العائد ن فكلما كان الجواب أكبر كانت الإدارة أكفا في استغلال أموال أصحاب المشروع (المساهمين).

ويستخرج كما يلي :

ROE =صافي الربح لحملة الأسهم العادية/ حقوق المساهمين العاديين*100

أي المعادلة الأصلية:

صافي الربح بعد الضرائب – أرباح الأسهم الممتازة إن وجدت/ حقوق المساهمين العاديين – القيمة الاسمية

- **هامش إجمالي الربح** : يقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات وكفاءة التسعير وكفاءة المؤسسة في السيطرة على التكاليف ذات العلاقة بتوليد المبيعات.

هامش إجمالي الربح = إجمالي الربح / صافي المبيعات*100

وكلما كان الجواب أكبر كان الوضع أفضل.

- **هامش صافي الربح** : المقصود بالربح التشغيلي كما أسلفنا هو الربح الذي تولده المؤسسة من عملها الأساسي ، ولا تقتطع منه مصاريف الفوائد المدينة (لأنها مصاريف تمويل وليست مصاريف تشغيل وكذلك قبل أن تقتطع منه الضرائب لان الضريبة ليست مصروف تشغيل) ولا تضاف إليه الفوائد الدائنة ولا الأرباح الأخرى (إن وجدت)لأنها ليست من المكاسب التي تجنيها الشركة (التجارية أو

الصناعية) من عملها الأساسي. ويقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في بيع إنتاجها أو خدمتها إن كانت مؤسسة خدمية.

- **معدل التوزيع النقدي**

و هو نسبة ما توزعه الشركة من الأرباح على حملة الأسهم العادية والممتازة إلى ما تحققه من أرباح بعد الفوائد والضرائب. وهو مهم لمانح الائتمان لأنه إذا ارتفع هذا المعدل قلت الأرباح.

ويستخرج كما يلي :

معدل التوزيع النقدي= مجموع الأرباح التي تم توزيعها نقدا / صافي الربح بعد الضريبة *100

رابعا تحليل مديونية المقترض : [1]

يستخدم هذا التحليل على معرفة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير لتمويل احتياجاتها، وهي معلومة مهمة جدا لمتخذ قرار منح الائتمان، ومن أهم النسب المستخدمة فيه هي:

- **نسبة الرافعة المالية** و تدل هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وكلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل من وجهة نظر مانح الائتمان.

القروض طويلة الأجل + الأسهم الممتازة / مجموع الأصول *100

- **نسبة الديون إلى حقوق المساهمين :**

مجموع الديون بغض النظر عن أجالها /حقوق المساهمين *100

وجوابها يعبر عن مدى تغطية حقوق المساهمين لأموال الاقتراض. وكلما قل الجواب كان الوضع أفضل لان التغطية ستكون أكبر .

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص317.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على المخاطر الائتمانية دور التحليل المالي في تقييمها فاستخلصنا ما يلي:

- المخاطر الائتمانية متمثلة في عدم قدرة العميل على السداد بالكامل في تاريخ الاستحقاق.
- يمكن أن ترتبط المخاطر الائتمانية بالعميل أو بالقطاع الذي ينتمي إليه، أو بالنشاط الذي تم تمويله.
- للمخاطر الائتمانية مصادر عديدة يمكن استخلاصها من مصادر خاصة، يقصد بها المخاطر الغير النظامية أي تنفرد بها المؤسسة، بالإضافة إلى المخاطر العامة وهي جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، كما يمكن استخلاص أن المخاطر الكلية ناتجة عن مخاطر خاصة وعامة.
- كما شملت عملية تحليل المخاطر الائتمانية عدة نقاط أهمها تحديد الهدف من التحليل، الفترة، جمع المعلومات، القيام بعملية التحليل، التشخيص، وضع القرار المناسب.
- من بين أساليب الحد من المخاطر الائتمانية، تنمية مهارات محللي الائتمان، دقة البحث، توفر الضمانات، الاستعلام.
- عملية اتخاذ القرار الائتماني تعتمد بدرجة كبيرة على التحليل المالي بصفة عامة والنسب الآلية بصفة خاصة، في تشخيص قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالالتزامات، فان إدارة الائتمان عند إجراءها للتحليل المالي للعميل تسعى لمعرفة الوضعية المالية للعميل، بالتالي مدى قدرة العميل على تسديد حق البنك عند موعد الاستحقاق تقييم المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك التنمية المحلية - وكالة بسكرة-

مقدمة

بعد الدراسة النظرية لموضوع دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، كان لابد علينا من دراسة تطبيقية، وأخذنا كدراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة بسكرةBDL، ويعد بنك التنمية المحلية من المؤسسات الرائدة في الجزائر، فلقد تعددت مهامه منذ تأسيسه مما جعله بنك ذو أهمية ومسؤولية واسعة فهو يمس أغلب القطاعات الموجودة في بلادنا، ويعمل على تنميتها وتحسينها.

وسنقوم في هذا الفصل بتقديم ما يلي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لبنك التنمية المحلية– وكالة بسكرة–
- **المبحث الثاني:** أنواع القروض ومكونات ملف طلب القرض لدى بنك التنمية المحلية
- **المبحث الثالث:** تطبيق التحليل المالي في بنك التنمية المحلية

المبحث الأول: تقديم عام لبنك التنمية المحلية

يعتبر بنك التنمية المحلية مؤسسة مالية وطنية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الجزائري، انبثق من القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية (BDL)

انشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي، وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، ويوجد مقره الرئيسي بسطا والي ولاية تيبازة، وبدأ برأسمال قدره مليار دينار ولبنك التنمية المحلية عدة وكالات عبر الوطن وانتشرت وكالاته عبر كامل التراب الوطني خلال سنة ونصف.

وتعد وكالة بنك التنمية المحلية بسكرة – محل الدراسة – مؤسسة مالية عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين، وكذا الجمهور وهي وكالة تابعة للإدارة الجهورية الكائنة ببانتة. أنشئت الوكالة في أفريل 1987 برأسمال قدر ب: 500 مليون دينار أما ألان أصبح 13 مليار دينار.وتتكون الوكالة من أزيد من 20 موظف قابلة للزيادة من بينهم المدير ونائبه المشرف على مهام البنك، بالإضافة إلى موظفين بنكين موزعين على الأقسام الموجودة بالبنك. يتعامل بنك التنمية المحلية مع مختلف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة وكذا الأعمال الحرة بالإضافة إلى التعاونيات والموظفين وكذاك المتعاملين بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

يضم بنك التنمية المحلية – وكالة بسكرة – المصالح التالية :

أولا : مدير الوكالة

ويعين المدير من وزارة المالية بمرسوم رئاسي.

ثانيا : مصلحة الصندوق

هذه المصلحة من أهم المصالح لدى البنك، حيث يتم عن طريقها الاتصال مباشرة بالعميل وتقديم مختلف الخدمات والتي تتمثل في:

- التحويلات من حساب إلى آخر داخل البنك أو في بنك أخر.
- إيداع وسحب الشيكات.
- خدمة الدفع والسحب نقدا سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.

تقديم المقاصة أي يقوم البنك بتسوية مديونيته مع البنوك الأخرى (تداول أوراق الدين) ويكون مكان التداول بغرفة المقاصة يوميا بالبنك المركزي.

ثالثا : مصلحة القروض

وتقوم هذه المصلحة بتمويل مختلف المشاريع وذلك بعد دراسة القروض والأرباح التي ستنتج عنها.

رابعا : مصلحة حافظة الأوراق المالية

تهتم هذه المصلحة بحفظ الأوراق المالية بين البنوك وفرزها عن طريق المقاصة بالإضافة إلى العمليات الخاصة بالتحويل ، الإيداع ، السحب كما يتم في هذه المصلحة :

- إيداع الشيكات
- تحصيل وخصم الشيكات

خامسا : مصلحة (خلية) الرقابة :

ويتم خلال هذه الخلية مراقبة كافة العمليات الحاصلة داخل البنك يوميا من عمليات سحب ، إيداع ، وتحويل .

سادسا : أمانة الإدارة

وتهتم هذه المصلحة بتنظيم الموارد البشرية وكل ما يتعلق بمعاملات المدير أو نائب المدير.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL

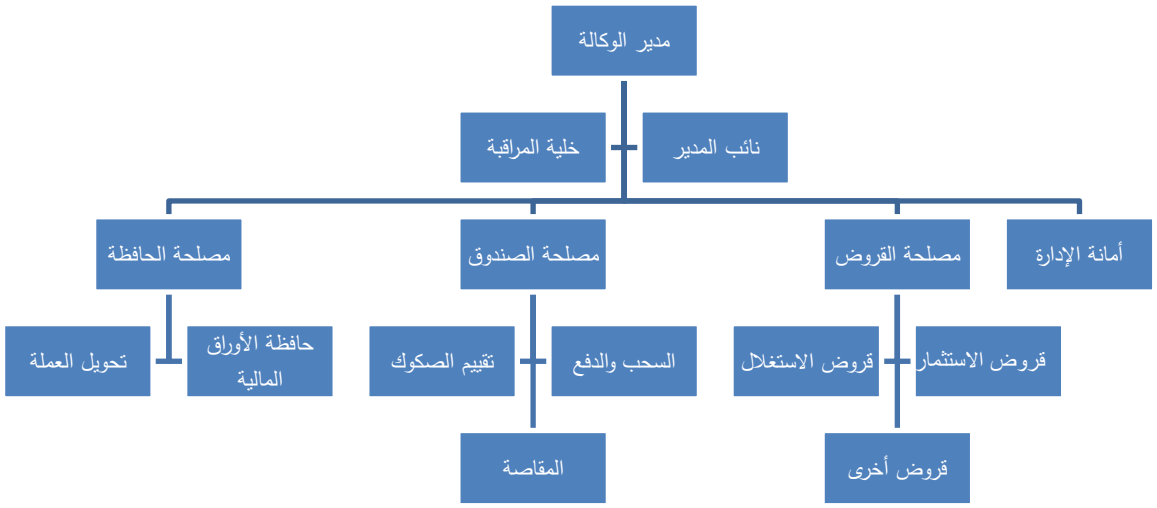

المصدر: مصلحة القروض بالوكالة –BDL–

المطلب الثالث: مهام بنك التنمية المحلية

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في ما يلي:

- قبول الودائع وجميع الإدخارات مقابل نسبة فائدة ثابتة.
- منح القروض حسب الطلب.
- المشاركة في جمع الادخار الوطني.
- يتلقى عمليات الدفع نقدا ، أو بواسطة الصكوك أو التحويلات .
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- فتح حسابات لكل الراغبين في ذلك.
- تسيير المعاملات التجارية بين التجار والأفراد.
- تمويل المشاريع الاستثمارية سواء عند الإنشاء أو التوسيع أو التجديد.
- تمويل الاحتياجات المتعلقة بالاستغلال أو الخزينة.

وعليه فبنك التنمية المحلية هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتوفير، الإقراض، الضمانات والخدمات المتنوعة، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة و المحلية، فيمنحها قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل عملياتها الاقتصادية (استيراد تصدير) إضافة إلى خدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: أنواع القروض ومكونات ملف طلب قرض لدى BDL

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة لدى بنك التنمية المحلية

يقوم بنك التنمية المحلية – وكالة بسكرة – يمنح مجموعة متنوعة من القروض وفق المتطلبات الاقتصادي للمتعاملين، وتعود عليها بفوائد وعوائد محددة ومتفق عليها سلفا.

وتنقسم القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى:

الفرع الأول: قروض مباشرة

وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أصناف، قروض استثمار، قروض استغلال، بالإضافة إلى القروض العقارية، وتمنح هذه القروض نقدا.

أولا: قروض الاستثمار

وتوجد هذه القروض لتمويل المشاريع المتوسطة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين 3 إلى 5 سنوات ويتم احتساب عليها معدل فائدة يقدر ب: 5 %.

ثانيا: قروض الاستغلال

وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة، وتمنح هذه القروض لتمويل الأنشطة الاستغلالية أو تغطية عجز في الخزينة، ويحتسب البنك عليها فائدة قدرها 8.5%، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

- الخصم التجاري
- السحب على المكشوف
- تسهيلات الصندوق

- تسبيقات على الصفقات العمومية

ثالثا : القروض العقارية

وهذا النوع من القروض موجه إلى الجمهور بصفة عامة، أي كافة الأفراد، المقاولين، و غيرهم. و هي قروض طويلة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين 5 إلى 25 سنة وعادة تمنح هذه القروض لتمويل عمليات شراء المعدات والتجهيزات أو لتمويل عمليات البناء، أو عمليات الترميم. و عادة يحتسب بنك التنمية المحلية سعر فائدة محدد ب: 6.5%.

الفرع الثاني : القروض الغير المباشرة

وتتمثل طبيعة هذه القروض كونها لا تمنح نقدا، وإنما تتمثل في قروض للإمضاء، وتعرف على أنها قروض الإلزام، وعادة ما تكون في حالة عجز زبونه عن الدفع، أي هي عبارة عن الضمان الذي يقدمه البنك لتمكين زبونه من الحصول على الأموال من جهة أخرى.

حيث يتضح هنا أن البنك يعطي ثقته دون الأموال، ومن أكثر أنواع هذه القروض استعمالا من طرف متعاملي بنك التنمية المحلية نجد الكفالات والمستخدمة أكثر من طرف المقاولين خاصة بالنسبة للصفقات العمومية .

المطلب الثاني: مكونات ملف طلب قرض لدى BDL

1- مكونات ملف قرض استثمار

- طلب خطي مفصل ومصادق عليه
- وثائق قانونية وإدارية:
  - نسخة من السجل التجاري.
  - نسخة للقانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويون (المؤسسات).
  - السيرة الذاتية للمديرين وكبار المطورين.
  - محضر الجمعية العامة للمساهمين الذي يحدد الصلاحية الممنوحة للمسير أو المدير العام.
  - نسخة من الموافقة أو الترخيص الأزمة من قبل القانون.
  - نسخة مصادق غليها من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL).
  - نسخة من عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحل أو الأرض التي تأوي المشروع.

- مداولات مجلس الإدارة للتصريح بالاستثمار (SPA).
- قرار منح الامتيازات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وثائق محاسبية و مالية :

- ميزانيات السنوات الثلاث الأخيرة مع الملاحق الخاصة بالمؤسسة المعنية.
- شهادة الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر).
- شهادة شبه الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر).
- سداد الديون في حالة المتأخرات.
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- فواتير شكلية أو عقد الملكية للتجهيز.
- فاتورة العتاد المملوك.

وثائق تقنية:

- رخصة بناء
- مخططات هندسية معمارية.
- ترخيص للدراسات الجيولوجية لمشاريع المواد الأولية.
- مخطط الانجاز.

و ثائق أخرى:

- ضمان مالي افتراضي.
- الوضع المالي للشركة ولكل شريك مع الوصف الشامل لتقرير الخبراء المدعومة.

2- مكونات ملف استغلال

طلب خطي مفسر ومصادق عليه

وثائق قانونية وإدارية:

- نسخة من السجل التجاري
- نسخة للقانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات).
- محضر الجمعية العامة للمساهمين الذي يحدد الصلاحيات الممنوحة للمدير العام.
- نسخة من الموافقة الترخيص اللازمة من قبل القانون.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL).
- الوضع المالي للشركة ولكل شريك مع الوصف الشامل لتقرير الخبراء المدعومة.

- وثائق محاسبية ومالية:
  - أخر ثلاث ميزانيات ممضاة من طرف المؤسسة مع الملاحق.
  - الوضعية المحاسبية المؤقتة للسنة الجارية.
  - أخر ملخص ضريبي (تقرير محافظ الحسابات) مع كافة الوثائق.
  - مخطط الخزينة للفترة الحالية.
  - حالة الموظفين حسب السن.
  - حالة المخزون.
- وثائق ضريبية وشبه ضريبية :
  - شهادة عدم الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر).
  - شهادة شبه الخضوع للضريبة (أقل من ثلاثة أشهر).
  - سداد الديون في حالة المتأخرات.

3- مكونات ملف القرض العقاري

- استمارة طلب القرض العقاري تسلم من الوكالة ويملؤها الزبون بمساعدة أعوان الوكالة.
- شهادة عمل سارية المفعول بالنسبة إلى الأجر.
- شهادة ضريبية تثبت النشاط التجاري أو النشاط الحر بالنسبة لغير الأجراء.
- شهادة الدخل السنوي بالنسبة لغير الأجراء تسلم من مصلحة الضرائب التجار ، أصحاب الأنشطة الحرة.
- كشوف الرواتب الثلاث الأخيرة بالنسبة للأجراء.
- حالة شراء سكن جديد:
  - عقد أو عقد بيع سكن موقع من طرف المقاول العقاري أو المستفيد.
- حالة البناء الذاتي أو توسيع السكن:
  - عقد الملكية ، رخصة البناء.
  - كشف كمي تقديري يقدم من مقاول البناء.
- حالة الترميم :
  - عقد الملكية
  - كشف كمي وتقديري يقدم من مقاول البناء.
  - شهادة إقامة
  - تصريح ضريبي

- شهادة ميلاد
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية

- تحسين نوعية وجودة الخدمات خاصة من جانب استقبال الزبائن التي تزداد مطالبتهم بالأحسن يوما بعد يوم.
- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية.
- السهر على تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات.
- المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة.
- العمل على توسيع حصة البنك في السوق.

المبحث الثالث: تطبيق التحليل المالي في بنك التنمية المحلية (دراسة حالة قرض استغلال)

بعد التعرف على بنك التنمية المحلية ومختلف الوظائف المقدمة، نقوم بدراسة تطبيقية على كيفية استخدام التحليل المالي في بنك التنمية المحلية لتقييم المخاطر الائتمانية، وتتمثل دراسة ملف القرض في معالجة الملف المقدم من أجل الوصول إلى قرار سليم حيث ستعتمد في هذه الدراسة على دراسة ملف طلب ائتمان قصير الأجل، بداية من تكوين الملف ومراحل دراسته من طرف الوكالة إلى غاية اتخاذ القرار والمتمثل في منح الائتمان أو عدم منحه.

تمر دراسة منح الائتمان بعدة مراحل وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على ما يلي:

المطلب الأول: تقديم المؤسسة طالبة الائتمان

المؤسسة عبارة عن صيدلية الكائن مقرها بـ xxx المقيدة في السجل التجاري تحت رقم xxx ولاية بسكرة، ممثلة من طرف السيدxxxالساكن بـ xxxx ولاية بسكرة xxx ونظرا لطلب تمويل قرض استغلال المتعلق بالمقترض الذي يطلب قرض من البنك، بتاريخ 2014/01/01 من دائرة الاستغلال باتنة. ونظرا لطلب تمويل قرض استغلال من البنك رقمxxx بتاريخ، يقدر مبلغ القرض بـ (3.000.000.00 دج) نوعه حساب على المكشوف، تاريخ الاستحقاق 2014/12/31 ونسبة فائدة تقدر بـ8.5%. ولتغطية القرض الممنوح يلزم

المقترض بصفة قطعية بتسليم البنك الضمانات العينية و/أو الشخصية الصحيحة التالية – رهن حيازي للعقار مع كفالة تضامنية بمبلغ 5.100.000.00 دج .

- العمولات 10.000.00دج
- الفائدة 8.50%
- الضرائب 17%

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لعميل في بنك التنمية المحلية

من خلال دراستنا في بنك التنمية المحلية صادفنا أن بنك التنمية المحلية لازال يعمل بالمخطط المحاسبي الوطني، وبهدف الوصول إلى دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان، لابد من دراسة مؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى النسب المالية، وتبيان كيف لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.

الميزانية المختصرة:

- **إعداد الميزانية المختصرة حسب PCN (حسب بنك التنمية المحلية)**

الجدول رقم 09: الميزانية المختصرة

الأصول	2011	2012	2013	الخصوم	2011	2012	2013
الأصول الغير جارية	293958	293958	213958	رأس المال الخاص	4059709	4834368	6835822
الأصول الجارية	13343591	13672242	13651696	الخصوم الجارية	9577839	9131831	7029831
المجموع	13637549	13966200	13865654	المجموع	13637549	13966200	13865654

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف البنك.

- **إعداد الميزانية المختصرة حسب SCF**

الجدول رقم 10: الميزانية المختصرة

الأصول	2011	2012	2013	الخصوم	2011	2012	2013
الأصول الغير جارية	1800564	1800564	1800564	رؤوس الأموال الخاصة	5566315	6340974	8422428
أصول متداولة	3560906	4388461	6979156	خصوم متداولة	4795517	4386774	2284774
خزينة الأصول	9782685	9283781	6672540	خزينة الخصوم	4782322	4745057	4745057
المجموع	15144156	15472806	15452260	المجموع	15144156	15472806	15452260

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف البنك.

دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

من أجل الوصول إلى تحليل واضح وشامل للقوائم المالية سواء بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني أو النظام المحاسبي المالي الجديد وجب المرور بمجموعة من المراحل التي يعتمدها البنك في تحليله والتي في مقدمتها تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كما يلي:

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال بالإضافة إلى الخزينة، ولأن بنك التنمية المحلية لازال يعمل بالمخطط المحاسبي الوطني، أردنا إجراء مقارنة بين النتائج التي يعطيها المخطط المحاسبي الوطني (حسب بنك التنمية المحلية) والنظام المحاسبي المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: مؤشرات التوازن المالي

	PCN			SCF		
السنوات / البيان	2011	2012	2013	2011	2012	2013
رأس المال العاملFR (الأصول الجارية-الخصوم الجارية)	3765751	4540410	6621863	3765751	4540410	6621864
احتياجات رأس المال العاملBFR	-20982026	-20063690	-51350448	-1234611	-1642	-4694382
الخزينةTN	24747777	19774566	21972311	5000362	4538723	11316246

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة(scf) والملحق رقم (13).

تحليل رأس المال العامل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، سواء كان حسب pcn أوscf وعليه يمكن القول أن مؤسسة طالب الائتمان حققت فائض من الموارد بعد تمويل الاستخدامات الثابتة، بالتالي المؤسسة قد حققت هامش أمان، يضمن السيولة داخل المؤسسة وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصيرة، بالتالي عدم وجود مخاطر.

احتياجات رأس المال العامل:

تمثل الاحتياجات رأس المال العامل، الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الدورة، نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب سواء كان حسب SCF أوPCN، خلال سنوات الدراسة مما يدل على أن الموارد التمويلية لدورة الاستغلال أكبر من احتياجات المؤسسة.

الخزينة:

بالنسبة للخزينة فقد كانت موجبة خلال فترة الدراسة، وحسب النظامين SCF وPCN وهذا راجع أن المؤسسة قد قامت بتجميع جزء من الأموال لتغطية احتياجات رأس المال العامل وبذلك فهو من جهة يملك القدرة على مواجهة التزاماته الخاصة وديون قصيرة الأجل، ما يعني تحقيق مستوى جيد في سيولة المؤسسة لمواجهة التزاماتها، ومواجهة ديونها قصيرة الأجل هنا يتبين للبنك بأن طالب الائتمان يستطيع تسديد دينه.

التوازن المالي:

مؤشر التوازن المالي يكمن في العلاقة بين FRNG و BFR ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أن المؤسسة في السنوات الثلاث محل الدراسة، كان FRNG>BFR معناه الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن للمؤسسة لها موجودات تسمح بمواجهة احتياجاتها والتزاماتها (توازن مالي جيد)، عدم وجود مخاطر.

ثالثا: التحليل باستخدام النسب المالية في بنك التنمية المحلية

إن التحليل عن طريق النسب المالية يكتسي أهمية بالغة في دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان في بنك التنمية المحلية وقد اعتمد البنك على مجموعة من النسب نذكر منها:

نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالب الدائنين القصيرة الأجل.

الجدول رقم 12: نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.39	1.49	1.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14)

من خلال الجدول رقم 12 يمكن أن نقول أن سيولة المؤسسة جيدة ومقبولة، لأنها أكبر من الواحد، وتعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة سداد التزاماتها وهذا يعطي ضمانات عند الاقتراض ليس هناك خطر عدم السداد.

- **الاستقلال المالي:**

الجدول رقم 13: الاستقلال المالي

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الاستقلالية المالية= أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.3	0.6	0.5

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(14)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن نسبة الاستقلالية أكبر من 0.5، وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، القدرة على مواجهة الديون بالتالي عدم وجود مخاطر.

- **المردودية المالية:**

جدول رقم 14: المر دودية المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
المردودية المالية= النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	19.48	19.17	29.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(14).

تمثل المردودية المالية ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية ومن خلال النتائج الموجبة نقول أن وضعية المؤسسة جيدة، وهذا راجع إلى نتيجة الأموال الخاصة التي تدر بأرباح صافية خلال السنوات الثلاث، عدم وجود مخاطر.

- **المردودية الاقتصادية: (النتيجة الصافية *100/ رقم الأعمال)**

الجدول رقم15: المردودية الاقتصادية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية*100/رقم الأعمال	4.92	5.05	9.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(14)

من خلال الجدول رقم 15 يمكن أن نقول أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة، عدم وجود مخاطر.

- **تكاليف الموظفين/القيمة المضافة**

الجدول رقم 16: تكاليف الموظفين

البيان / السنوات	2011	2012	2013
تكاليف الموظفين/القيمة المضافة	4.33	5.01	3.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(14).

من خلال الجدول رقم 16 يمكن أن نقول أن نسبة تكاليف الموظفين/ القيمة المضافة، تمثل مدى تحكم المؤسسة في تكاليف الموظفين، وبما أن أعباء العمال كانت أقل من الإنتاجية يمكن أن نقول أن المؤسسة في وضعية جيدة، عدم وجود مخاطر.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن بنك التنمية المحلية اقتصر على بعض النسب فقط، على الرغم من وجود عدة نسب يمكن لها تشخيص أكثر لوضعية العميل، والسبب يعود إلى النظام المطبق في التحليل فتحليل scf يعطي نتائج أفضل ودراسة أعمق وأسهل للوضعية المالية للعميل، من أجل ذلك سنقوم بإضافة نسب أهملها بنك التنمية المحلية قد تشخص أكثر الوضعية المالي لطالب الائتمان، بالتالي التحوط أكثر ضد المخاطر.

نسبة السيولة السريعة: هذه النسبة مهمة جدا في عملية التحليل فهي تقيس مدى قدرة العميل على تسديد التزاماته الجارية تجاه البنك في تواريخ استحقاقها.

الجدول رقم17: نسبة السيولة السريعة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الموجودات باستثناء البضاعة / المطلوبات المتداولة	2.36	2.55	4.75

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة.

نلاحظ أن النتائج المحققة أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة، يمكن أن نقول بأن ذلك يزيد من ضمان العميل لتسديد التزاماته الجارية تجاه البنك في تواريخ استحقاقها، عدم وجود مخاطر.

التمويل الدائم: تدل هذه النسبة على أن الأصول الغير جارية ممولة بالأموال الدائمة.

جدول رقم 18:نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2011	2012	2013
التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول غير جارية	3.09	3.52	4.67

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة حسب scf

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال سنوات محل الدراسة، وهذا يدل على الأموال الدائمة أكبر الأصول الغير جارية، بالتالي وضعية جيدة، عدم وجود مخاطر.

نسبة قابلية السداد :هي نسبة ضمان تسديد أموال الغير .

الجدول رقم 19: نسبة قابلية السداد

البيان / السنوات	2011	2012	2013
نسبة قابلية السداد = مجموع الأصول *100/مجموع الديون	61	63	69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المقدمة.

من خلال الجدول رقم 19 يمكن القول بأن نسبة قابلية السداد حققت نتائج كبيرة، هاذا يدل أن وضعية للمؤسسة جيدة، قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها من خلال بيع موجوداتها كحل، بالتالي عدم وجود مخاطر.

المطلب الثالث: نتائج عملية التحليل وقرار البنك

من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية ما بين 2011 الى2013 تبين للبنك أن المؤسسة ومن خلال مؤشرات التوازن المالية أنها متوازنة مالية، باعتبار أن رأس المال العامل يغطى جميع احتياجات المؤسسة، كما حققت المؤسسة خزينة موجبة طوال فترة الدراسة، وهذا يعني أنها قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل، عدم وجود خطر يهدد البنك، والنتائج تظهر أفضل وأوضح في التحليل حسب النظام المحاسبي المالي، كما حققت المؤسسة ومن خلال عدة نسب المستخدمة من قبل بنك التنمية المحلية التي من بينها نسبة التداول ونسبة الاستقلال المالي أنها في وضعية جيدة، وهذا يعني أنها قادرة على تحقيق عائد وراء تشغيل أموالها الخاصة، عدم تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

ومن خلال الدراسة المالية والنتائج المتحصل عليها يوافق البنك وفقا للشروط المنصوص عليها ويقرر منح الائتمان متضمن المبلغ (3.000.000.00) دج إلى السيد مسير الصيدلية...

خلاصة

من خلال الفصل التطبيقي الذي تناول دراسة دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في بنك التنمية المحلية استخلصنا ما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية لبنك التنمية المحلية، من نشأة وهيكل تنظيمي.
- القروض البنكية التي تمنحها الوكالة تمثلت في قروض الاستغلال، قروض استثمار، قروض عقارية.
- استطعنا الحصول على دراسة طلب منح ائتمان قصير الأجل تمثل في قرض استغلال نوعه حساب على المكشوف، مرفوقا بالوثائق اللازمة.
- بنك التنمية المحلية لازال يستخدم المخطط المحاسبي الوطني في تحليل القوائم المالية للعميل.
- بنك التنمية المحلية يقتصر في تحليل النسب على البعض منها فقط (السيولة العامة، الاستقلالية، المردودية).
- يمكن إضافة نسب أخرى تساعد في تحليل الوضعية المالية نذكر منها نسبة السيولة السريعة، التمويل الدائم، القدرة على السداد.
- يقوم البنك بتقييم المخاطر عن طريق دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الخاتمة العامة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، حيث يعتبر التحليل المالي أداة جوهرية في اتخاذ قرار منح الائتمان، فالبنك يستخدمه كوسيلة تنبؤية وكخطوة تمهيدية لاتخاذ القرار السليم، في تمويل عميل معين سواء كان شخص مادي أو معنوي، ومن خلال دراستنا للموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة تناولنا في الإطار النظري كل من التحليل المالي والمخاطر الائتمانية، وفي الدراسة التطبيقية استطعنا الحصول على منح ائتمان قصير الأجل درست وضعيته المالية في بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة، بداية من طلب الائتمان إلى غاية الموافقة عليه.

من خلال ما سبق توصلنا إلى الإجابة على الفرضيات كما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** التحليل المالي يمثل المرآة العاكسة للحالة المالية لطالب الائتمان ومن خلاله يمكن اكتشاف نقاط القوة والضعف، بالتالي التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** يمكن التقليل من المخاطر الائتمانية من خلال توفر الضمانات والاستعلام عن العميل طالب الائتمان، إضافة إلى التحليل المالي وتحليل القوائم المالية والنسب المالية.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** إثبات الفرضية التي فحواها أنه يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان من خلال دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان عن طريق دراسة التوازنات المالية بالإضافة إلى النسب المالية.
- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** أدوات التحليل المالي المطبقة في بنك التنمية المحلية التي يستخدمها في الكشف عن مخاطر التي يمكن أن يقع فيها هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وبناءا على ما تم استعراضه في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- **بالنسبة للجانب النظري:**
  - توصلنا إلى أن للتحليل المالي له أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف.
  - يعد التحليل المال من أفضل أدوات التخطيط واتخاذ القرارات سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- من بين استخدامات التحليل المالي منح الائتمان، فالتحليل المالي يدخل للمشاركة في اتخاذ القرار الائتماني من خلال تشخيص الوضعية المالية، بعد التعرف على القوائم المالية وتحليل النسب والتوازنات المالية بالتالي تقدير وتقييم المخاطر.
- عملية منح الائتمان هي عملية مقترنة بالمخاطر الائتمانية مما يتطلب التقدير الجدي من طرف البنك.

- **الجانب التطبيقي:** لقد تمكنا من الحصول على دراسة حالة منح ائتمان من طرف بنك التنمية المحلية، فتوصلنا إلى ما يلي:
  - أن بنك التنمية المحلية يعتمد بصفة كبيرة على الضمانات كخط دفاع أول.
  - توفر الضمانات لا يغني عن الاعتماد على التحليل المالي كأساس لتقييم المخاطر.
  - للتحليل المالي دور هام في تحليل الوضعية المالية لطالب الائتمان، وهذا ما يمكن البنك من تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها.
  - يطلب البنك من العميل القوائم المالية خلال ثلاث سنوات، وهذا ما يدل على اهتمام الكبير لمحللي الائتمان بالقوائم المالية المقدمة من طرف العميل، وبالتالي الاعتماد على التحليل المالي لتقييم المخاطر.
  - تبين لنا أن بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة، لازال يستخدم في تحليله للقوائم المالية للعميل المخطط المحاسبي الوطني.
  - البنك يقتصر على استخدام بعض النسب فقط، سواء خلال منح ائتمان طويل الأجل أو قصير الأجل.
  - تبين لنا أن الجداول المالية التي تعتبر من مخرجات النظام المحاسبي المالي تشمل كل معلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي، فلا حاجة لإجراء تعديلات سابقة كان يجريها محلل الائتمان في ظل المخطط المحاسبي الوطني.
  - مشكل عدم الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المقدمة للبنك، لا تساعد على إجراء تحليل مالي جيد ودقيق، كما تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع حسابات.

التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة نوصي بما يلي:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر للتنبؤ بالمخاطر.
- ضرورة استخدام البنك لأكثر من طريقة للحد من المخاطر الائتمانية.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي لما له من مزايا في تشخيص الوضعية المالية للعميل.
- الزام متعاملي البنك تطبيق النظام المحاسبي المالي وتقديم القوائم المالية الازمة لتسهيل عملية التحليل.
- الاستعانة بالميزانية الوظيفية لحساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.
- ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بكافة النسب ولا يقتصر على البعض منها فقط لأهميتها في الحكم على الوضعية المالية، بالتالي التحوط ضد المخاطر الائتمانية.
- ضرورة تطوير النظام المعلوماتي في بنك التنمية المحلية، واستخدام برامج دورية تتضمن أهم النسب بطرق متطورة.
- أن يكون قرار منح الائتمان مستندا على نتائج التحليل المالي بغض النظر على الضمانات.

آفاق البحث:

بعد دراستنا لموضوع التحليل المالي ودوره في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي تبين أنه يمكن إدراك دراسات وأبحاث أخرى حول هذا الموضوع، حيث يعتبر كل بحث مكمل لبحوث سابقة وممهدا لبحوث آتية والتي على ضوئها يمكن أن تتبلور عدة مواضيع نذكر منها:

- طرق أخرى لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي.
- استخدامات الطرق الحديثة للتحليل المالي.
- مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك.

قائمة المراجع

قائـــــــمة المـــــــراجع

أ- الكتب:

1- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، بدون ذكر دار النشر 2002.

2- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، درا الصفاء للنشر والتوزيع الأردن/عمان1998.

3- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصـــــــرفي والتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن/عمان 2002.

4- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2000 .

5- دريد كمال أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر الأردن /عمان2007.

6- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

7- زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر /القاهرة 2008.

8- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الأردن /عمان 2012

9- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2003.

10- عاطف وليم أندوراس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، مصر/ الإسكندرية 2007.

11- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن/عمان 2000.

12- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن/ عمان1999.

13- عدنان تاية النعيمي وآخرون، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان 2008.

14- غسان السبلاني، **التحليل المالي واليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني، 2011.

15- فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، بدون ذكر دار النشر، 2008.

16- محمد داود عثمان، **إدارة الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن/ عمان2013.

17- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، الأردن/عمان2006.

18- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن/ عمان 2006.

19- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان.

ب- مذكرات:

1- إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة ماجستير (منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق /سوريا2006-2007.

2- بركان حجيلة، أجراد فاطمة، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، (مذكرة منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، 2011/2010.

3- بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- 2013/2012.

4- حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوما لتسيير تخصص: بنوك ومالية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة- 2011/2010.

5- حياة نجار حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2014/2013.

6- رقية شرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة 2008/2007.

7- سعيدة زاوي،**أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي**-دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، الشعبة مالية مؤسسة 2013/2012.

8- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المالي الجديد**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة 2013/2012.

9- صالح طاهر الزرقان، **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية**، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون 2010.

10- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم التسيير، تخصص -الإدارة المالية- جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011.

ج- مجلات وجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المتضمن **النظام المحاسبي المالي** الصادر في 25/مارس/2009.

2- قادر عبد الرحمن، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - 8/ العدد-2012/26 ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد.

د- ملتقيات:

1- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16-180 – أفريل 2007-.